دكتور/ فاروق عبد السلام

ولاية الفقيه في ميزان الإسلام

القاهرة

الطبعة الأُولى

١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م

ولاية الفقيه
في
ميزان الإسلام

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾

الآية (٤٢) من سورة المائدة

« صدق الله العظيم »

مقدمة

ولاية الفقيه : تعنى حكومة إسلامية يقوم بتشكيلها ويجلس على عرشها فقيه عالم ، وكتاب « ولاية الفقيه » أو « الحكومة الإسلامية » الذى نشرته الحركة الإسلامية فى إيران ، وجعلته دستورًا لحركتها ومنهاجًا لثورتها ضد نظام الحكم الشاهنشاهى هو مجموع المحاضرات الفقهية التى ألقاها « الخمينى » المرجع الأعلى للشيعة على طلابه فى النجف الأشرف حول موضوع – ولاية الفقيه – .

وقد نذر الخمينى عمره ، وعاش حياته كلها تقريبًا من أجل ولاية الفقيه ، فقد عاشها الخمينى معلمًا ومحاضرًا وخطيبًا وفيلسوفًا ، وعاشها مناضلا وثائرًا ومنفيًّا ومطرودًا خارج بلاده ، وعاشها ناجحًا مظفرًا وقائدًا لثورة شعبية – كما هو ظاهر الأحداث – ثم عاشها حاكمًا منفذًا ومطبقًا لما تصوره ، وعاش يكتب عنه ويناضل من أجله ويحلم به طوال سنين كفاحه ! !

و « ولاية الفقيه » نظام من أنظمة الحكم يعبر فيه « الخمينى » الفقيه الشيعى عن تصوره لما يجب أن تكون عليه الحكومة الإسلامية ، وقد وضع « الخمينى » تصوره هذا نظريًّا فى محاضراته عن ولاية الفقيه ، ثم قدر له أن يكون أول من يقوم بتطبيق ذلك عمليًّا بنفسه ، ومنذ آلت إليه مقاليد الأمور فى البلاد ، أى منذ سبع سنوات ويزيد ، والمدة كافية لموضوعية الحكم على نظام الولاية وإظهار مايعد من نقاط الضعف فيه نظريًّا وعمليًّا ، وذلك من باب الحرص على استمرار بقاء

الصورة المبهرة لنجاح الثورة الإيرانية واطراد المسيرة مع القدرة على تخطى العقبات . . . وحل الأزمات . . . وأملًا فى الاعتراف والتحلى بفضيلة الرجوع إلى الحق فى الوقت المناسب وقبل فوات الأوان .

إن نجاح الثورة الإيرانية كان – كما ظهر للناس – نجاحًا منقطع النظير . . جاء فكان يبدو وكأنه مفتاح الأمل للشعوب المنكوبة والمغلوبة على أمرها تحت سطوة الطغاة من المفسدين والجبارين من حكام الطواغيت الذين تترسوا وتحصنوا بجيوش مجهزة بأحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا العصر من وسائل الإبادة والنسف والتدمير ، ولديهم أحدث وسائل التخابر والتجسس على العزل من أبناء شعوبهم ، وأحدث وأبشع وسائل الاضطهاد والتعذيب .

كان نجاح الثورة الإيرانية كما بدا من تتابع الأحداث – درسًا وعبرة لكل طغاة العالم ، وإشارة تقول لهم بصريح العبارة : لكل منكم ساعة لن تنفعه فيها جيوشه وحصونه ولا مخابراته أو مجنزراته ولن يقدر على أن يسعفه فيها أسياده من أعداء البلاد ولو كانوا من الدول العظمى ! !

وتوَّج « الخمينى » بالنجاح كفاح ثورة استمرت ربع قرن من الزمان أشعل فتيلها الأول فى ١٩٥٤م الانقلاب ضد مصدق واضطهاد آية الله كاشانى وإعدام نواب صفوى ، وكتب لها النصر أخيرًا فى عام ١٩٧٩م على يد « الخمينى » فهوَى عرش الطاووس

وسقط نظام الحكم الإمبراطورى الشاهنشاهى ، ولايستطيع أحد أن ينكر أثر الخمينى ودوره المباشر فى نجاح هذه الثورة فى آخر مراحلها بفضل دروسه عن ولاية الفقيه وبفضل الشرائط المسجلة والمهربة إلى داخل البلاد أيام نضاله من الخارج .

* * *

● ● المهم نجحت الثورة وبدأ عهد « ولاية الفقيه » بقيادة « الخمينى » وبدأت للأسف سلسلة من التجاوزات ، فلم يكن الخمينى بعد جلوسه على عرش السلطة دائما وفى كل مرة منزها عن الخطأ ، أو فوق مستوى الشبهات وخاصة فى أسلوب تعامله مع خصومه من المعارضين ، أو فى تعامله مع من مدوا له يد التأييد والتعاون فى بداية عهد الولاية مثل « مهدى بازركان » و « أبو الحسن بنى صدر » و« صادق قطب زادة » ولا حتى فى تعامله مع إخوانه وبعض زملائه من الفقهاء ممن لا ولاية له عليهم بحكم نظريته ؟ ! !

ولم يكن الصواب دائما فى صف قراره السياسى وخاصة فى الأحداث الكبرى الخطيرة والمكلفة والمؤثرة مثل مشكلة الرهائن الأمريكيين ، وحرب الخليج المأساوية ، ومعاملة الأقلية السنية بنفس أسلوب الشاه ، والتردد بين المقاطعة التامة والتعامل الخفى مع إسرائيل[1] .

---

(١) كتب المؤلف الفاضل الدكتور فاروق عبد السلام هذه الدراسة قبل أن يتكشف علنًا وبطريقة قاطعة التعاون العسكرى الغريب والمريب بين إيران وأمريكا وإسرائيل (الناشر) !!

● فما الذى جعل « الخمينى » – وقد جلس على عرش السلطة – ينسى بسرعة ويسقى خصومه السياسيين من نفس الكأس التى شرب منها مرارًا فى عهد الشاه ؟ !

● وما الذى منع « الخمينى » من أن يكون عظيمًا فى حكمه كما بدا عظيماً فى ثورته بنفس القدر وعلى نفس المستوى وهو نفس الشخص ؟ !

● ● لابد من وجود خلل ما ، ومن نقاط ضعف فى النظرية قبل الشخصية ! ! وكل دراسة جادة لولاية الفقيه كما كتبها وكما طبقها « الخمينى » سوف تظهر حتما ذلك الخلل ، وتصل إلى مواطن الضعف وإلى السر الذى جعل حصاد التجربة فى النهاية على خلاف ما كان المرء ينتظر ويتوقع ! !

المهم أن يكون المتأمل والناقد لولاية الفقيه عند « الخمينى » ناقدًا موضوعيًّا ومحايدًا بمعنى الكلمة ، فلا يسمح لانبهاره بالثورة يوم نجاحها وبالخمينى أيام الثورة والكفاح من أن يكون سببًا فى حجب الرؤية جيدًا ، وسببًا لانتحال الأعذار وتسويغ وتبرير كل ماوقع فى عهد الولاية من أفعال بالحق وبالباطل ؟ !

إن نجاح التجربة(كثورة رفعت شعار الإسلام)كان أمل كل مسلم . وكل فشل يلحق بها سيستغله بلا شك زعانف المرتزقة من العلمانيين ويطرب له أعداء المسلمين فى كل مكان . وكل فشل يلحق – بنظام الحكم الذى ينتسب إلى الإسلام مهما كانت

حقيقته – محسوب ومردود على المسلمين وعلى الصحوة الإسلامية اليوم ككل . . وورقة سوف يلوح بها ويستخدمها أكثر الحكام العلمانيين لضرب التيار الإسلامى فى كل بلد إسلامى ! !

● ● من هذا المنطلق ولهذا السبب يحق للمسلم بل يجب عليه نقد وتحليل ولاية الفقيه عند الخمينى نظريةً مكتوبةً ، ونظامًا مطبقًا ، على الأقل تبرئة للإسلام مما يمكن أن ينسب إليه وليس فيه ، وحفظًا للنظام الإسلامى بأحقيته المطلقة فى الحكم – لو وجد رجالًا صادقى الفكر مخلصى السلوك .

● ● والكلام فى صفحات هذا الكتاب المتواضع يبدأ أولا بتعريف ولاية الفقيه عند الخمينى . .

● ● ثم الحديث عما يمكن أن يوجه لها من نقد نظرى أى وهى لما تزل مجرد نظرية فى كتاب . .

● ● ثم الحديث عن الولاية من واقع التجربة والتطبيق على يد نفس صاحب النظرية آية الله الخمينى . .

● ● ولما كانت حرب الخليج أكثر الأحداث تزامنًا وارتباطًا بعهد الولاية بقيادة الخمينى ، كان البحث فى كيفية اتخاذ القرار الحاسم بشأنها نموذجًا حيًّا للحكم على نظام الولاية ، ونصيبه من الضمانات السياسية التى تحمى الأمة فى مثل هذه الظروف الحرجة والمصيرية وذلك مقارنًا بغيره من أنظمة الحكم الوضعية .

هذا وبالله التوفيق ، والله المستعان ، والله وحده من وراء القصد وعلى الله قصد السبيل .

د/ فاروق عبد السلام

التعـريف بولاية الفقيه

ولاية الفقيه : هى أساس نظام الحكم عند العالم والفقيه الشيعى آية الله الخمينى . وهو من الشيعة الاثنى عشرية طائفة الأغلبية فى إيران ، وكغيره من فقهاء الشيعة الإمامية أو الاثنى عشرية يؤمن الخمينى بما ورد فى كتابهم « أصول الكافى » من أن الحجة لا تقوم لله على خلقه إلّا بإمام ، وأن الدنيا لا يمكن أن تبقى بغير إمام . فيقول الخمينى[1] :

« نحن نعتقد بالولاية ونعتقد ضرورة أن يعين النبى خليفةً من بعده وقد فعل »

ويقول الخمينى فى باب « نظام الحكم الإسلامى »[2] :

« والرسول الكريم ﷺ وقد استخلفه الله فى الأرض ليحكم بين الناس بالحق ولايتبع الهوى ، قد كلمه الله وحيًا أن يبلغ ما أنزل إليه فيمن يخلفه فى الناس ، وبحكم هذا الأمر فقد اتبع ما أمر به وعين أمير المؤمنين عليًّا للخلافة . . »

ويؤمن الخمينى بأن أمر تعيين الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام للإمام على خليفة من بعده قد تم فى « غدير خم » وهو فى

(١) الحكومة الإسلامية للخمينى إعداد د . حسن حنفى الطبعة الأولى ص ١٨ .
(٢) المصدر نفسه ص ٤٢ .

طريق عودته من حجة الوداع فيقول الخمينى[1] :

« **وفى غدير خم فى حجة الوداع عينه النبى ﷺ حاكما من بعده ومن حينها بدأ الخلاف يدب إلى نفوس قوم** » .

والخمينى كغيره من فقهاء الشيعة يصدق ويؤمن بما ينسبونه إلى الإمام الباقر من رواية ورد فيها خبر تردد رسول الله فى بداية الأمر وامتناعه عن إبلاغ أمر ربه له بتعيين الإمام على خليفة له من بعده ، ثم امتثاله لذلك بعد نزول قوله تعالى : ﴿ يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ – ودليل اعتقاد الخمينى بأن هذه الآية الكريمة نزلت فى هذا المعنى قوله فى دروسه الفقهية ومحاضراته عن ولاية الفقيه[2] :

« وكان تعيين خليفة من بعده . . عاملا متمما ومكملا لرسالته »

وقوله أيضًا[3] :

« بحيث كان يعتبر الرسول ﷺ لولا تعيينه الخليفة من بعده غير مبلغ رسالته »

ويؤمن الخمينى شأن غيره من فقهاء الشيعة الإمامية ، بسلسلة

---

(١) نفس المصدر السابق ص ١٣١

(٢) نفس المصدر السابق ص ١٩

(٣) نفس المصدر السابق ص ٢٣

الأئمة الاثنى عشر وبالغيبة الصغرى والغيبة الكبرى – وسلسلة الأئمة عندهم بيانها كما يلى :

١ – الإمام على .

٢ – الحسن .

٣ – الحسين .

٤ – على بن الحسين وهو الإمام زين العابدين .

٥ – محمد بن على وهو الإمام الباقر

٦ – جعفر الصادق وهو ابن الإمام الباقر .

٧ – موسى بن جعفر وهو موسى الكاظم .

وطائفة الشيعة الإسماعيلية يتفقون مع الشيعة الإمامية أو الاثنى عشرية فى الأئمة إلى الإمام السادس جعفر الصادق ، والسابع عندهم ليس ابنه موسى الكاظم وإنما ابنه إسماعيل .

٨ – على بن الرضا (عند الاثنى عشرية طبعًا) .

٩ – محمد بن على التقى .

١٠– على بن محمد الهادى .

١١– الحسن بن على العسكرى المتوفى سنة ٢٦٠هـ .

١٢– يعتقد الشيعة الاثنى عشرية بأن الإمام الحسن العسكرى له ابن غاب صغيرًا واختفى فى غار بمعجزة إلهية ، وهو الإمام الثانى عشر وهو الإمام فى ملّتهم إلى يوم القيامة . أى الحاكم والإمام إلى يوم الدين . وهو «المهدى المنتظر» وهو «الحجة» وهو «القائم» و «صاحب الزمان » . وغيبته غيبتان [الغيبة الصغرى – والغيبة الكبرى] :

فـ الغيبة الصغرى : فترتها قصيرة ، وكانت غيبة مع وصل واتصال بين الإمام وشيعته ، وكان له أيامها سفراء ورسل يحملون إليه الرسائل والاستفسارات من أتباعه وشيعته ويترددون عليه فى غاره المختفى فيه ويعودون لأتباعه بالأنباء والأخبار والإجابات والردود على رسائلهم .

أما الغيبة الكبرى : فهى غيبة قطيعة وانقطاع طالت وامتدت حتى الآن ومازالت مستمرة إلى ما شاء الله ، وانقطعت فيها أخبار الإمام وانقطعت وسيلة الاتصال بينه وبين شيعته فلا سفراء ولا رسل ، ومضى على هذه القطيعة وعلى هذه الغيبة الكبرى حتى الآن ألف ومائة عام قابلة للزيادة حتى يأذن الله بعودة إمامهم المختفى ، وقدوم هذا المهدى المنتظر الحجة وصاحب الزمان على حد اعتقادهم .

وغنى عن البيان القول بأن هذا الكلام من المسلمات والأساسيات العقيدية عند الشيعة كبيرهم وصغيرهم عالمهم وجاهلهم فقهائهم وعامتهم . . يؤمنون ويسلمون بذلك إيمانهم برسالة التوحيد وبشهادة « أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله » .

ولكن المهم بالنسبة لنا فى هذا المقام القول بأنه من هذا المنطلق العقائدى ومن منطلق الاعتقاد بغيبة الإمام الحجة غيبة كبرى يبدأ « الخمينى » بحثه عن الحكومة الإسلامية ويبدأ وضع لمسات فكره وفلسفته عن « ولاية الفقيه » .

يقول « الخمينى »[1] :

« قد مر على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدى أكثر من ألف عام ، وقد تمر ألوف السنين قبل أن تقتضى المصلحة قدوم الإمام المنتظر ، فى طول هذه المدة المديدة هل تبقى أحكام الإسلام معطلة ؟ . »

ثم يطرح عقب كلامه هذا بعض الأسئلة ومنها قوله :

- هل حدد الله عمر الشريعة بمائتى عام مثلا ؟!
- هل ينبغى أن يخسر الإسلام من بعد الغيبة الصغرى كل شيء ؟ !

يريد « الخمينى » أن يقول طوال عهد الأئمة الأحد عشر من الإمام على إلى الإمام الحسن العسكرى كانت الحجة لله قائمة على خلقه بوجود الإمام ، يلجئون إليه يستفتونه ويحكمونه ويتلقون منه ويأخذون عنه . وخلال فترة الغيبة الصغرى كان فى استطاعتهم الاتصال بالإمام بإرسال الخطابات ووصول الردود إليهم عن طريق السفراء والرسل القائمين كهمزة وصل بينهم وبين إمامهم المختفى ، أى كانت الحجة قائمة لله على الناس أيام الأئمة الأحد عشر ، وفى زمان الغيبة الصغرى للإمام المهدى أى الثانى عشر ، ولم يكن يخشى على الإسلام والمسلمين أى خسارة ولا أى حرج ومشقة على عهد الأئمة وفى زمان الغيبة الصغرى ، وإنما تبدأ المشكلة مع زمان الغيبة الكبرى ،

---

(١) الحكومة الإسلامية للخمينى إعداد وتقديم د . حسن حنفى الطبعة الأولى ص ٢٦ .

كما يرى « الخمينى » الذى يبدأ بحثه وكلامه عن – الحاكم فى زمن الغيبة – وهو يعنى الغيبة الكبرى ، بالسؤال التالى[1] :

« واليوم – فى عهد الغيبة – لايوجد نص على شخص معين يدير شئون الدولة ، فما هو الرأى ؟ ! »

ثم يدلى الخمينى بدلوه ويجيب على سؤاله فى نفس الصفحة بالرد الذى يعتبر حجر الزاوية فى نظريته عن – ولاية الفقيه – حيث يقول[2] :

« وبالرغم من عدم وجود نص على شخص من ينوب عن الإمام (ع) حال غيبته إلّا أن خصائص الحاكم الشرعى لايزال يعتبر توفرها فى أى شخص مؤهلًا إياه ليحكم فى الناس – وهذه الخصائص التى هى عبارة عن : العلم بالقانون والعدالة موجودة فى معظم فقهائنا فى هذا العصر ، فإذا أجمعوا أمرهم كان فى ميسورهم إيجاد وتكوين حكومة عادلة عالمية منقطعة النظير »

وهكذا تتضح اللمسات الأساسية والرئيسية التى بنى عليها الخمينى نظريته عن – ولاية الفقيه – فهو يرى أن الخصائص المطلوب توفرها

---

(١) نفس المصدر السابق ص ٤٨ .
(٢) نفس المصدر السابق ص ٤٨ – ٤٩ .

فى الحاكم الشرعى موجودة ومتوفرة فى معظم فقهاء الشيعة ، ولو قدر لأى حكومة أن يرأسها ويجلس على عرشها فقيه عالم وعادل – من فقهاء الشيعة طبعًا – ! ! سوف تخرج للوجود بالضرورة وبلاشك حكومة عادلة وعالمية بل ومنقطعة النظير ! !

وحينما يكون « الخمينى » واحدًا من فقهاء الدين ويكتب فى الفقه السياسى ، ويجعل مطلبه الأول والرئيسى طبقًا لنظريته قيام فقيه بتشكيل الحكومة يكون من المتوقع منه طبعًا ومن الطبيعى جدًّا فى البداية وفى مقدمة كلامه عن الولاية أن يصفع الباب بشدة فى وجه العلمانيين ودعاة الفصل بين الدين والسياسة قائلا فى حسم[1] :

> « فى عصر النبى ﷺ هل كان الدين بمعزل عن السياسة ؟ هل كان هناك يومذاك مختصون بالدين وآخرون مختصون بالسياسة ؟ وفى زمن الخلفاء وفى زمن الإمام أمير المؤمنين على (ع) هل فصلت السياسة عن الدين ؟ هل كان يوجد جهاز للدين وجهاز آخر للسياسة ؟ »

ثم يقوم « الخمينى » بتحديد المهام والأمور الواجبة على الفقيه إذا أسندت إليه الولاية ونهض بتشكيل الحكومة – وواجب الناس نحوه – وتكييف هذا النوع من أنواع الولاية ، وأهم خصائص – ولاية الفقيه – عند « الخمينى » مبدأ « عموم الولاية » وأن يلى الفقيه من أمور الناس ما كان يليه النبى عليه أفضل الصلاة والسلام وأمير المؤمنين على بن أبى طالب .

وهذا المعنى يركز عليه الخمينى ويردده ويكرره ويؤكده أكثر من

(١) المصدر السابق نفسه ص ٤٩ .

مرة فى محاضراته ودروسه الفقهية عن « ولاية الفقيه » :

يقول « الخمينى »[1] :

« وإذا نهض بتشكيل الحكومة فقيه عالم عادل فإنه يلى من أمور المجتمع ماكان يليه النبى ﷺ منهم ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا » .

ويقول مرة ثانية[2] :

« ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول ﷺ وأمير المؤمنين (ع) .. »

ويقول مرة ثالثة[3] :

« وقد فوض الله الحكومة الإسلامية الفعلية المفروض تشكيلها فى زمن الغيبة نفس ما فوضه إلى النبى ﷺ وأمير المؤمنين (ع) من أمر الحكم والقضاء والفصل فى المنازعات وتعيين الولاة والعمال وجباية الخراج وتعمير البلاد . . »

---

(١) الحكومة الإسلامية للخمينى ، إعداد وتقديم د . حسن حنفى الطبعة الأولى ص ٤٩ .
(٢) المصدر نفسه ص ٤٩ .
(٣) المصدر نفسه ص ٤٩ .

ويقول مرة رابعة[1] :

« فالله جعل الرسول ﷺ وليًا للمؤمنين جميعًا وتشمل ولايته حتى الفرد الذى سيخلفه ومن بعده كان الإمام (ع) وليًا ومعنى ولايتهما أن أوامرهما الشرعية نافذة فى الجميع وإليهما يرجع تعيين القضاة والولاة ومراقبتهم وعزلهم إذا اقتضى الأمر » .

ويقول مرة خامسة[2] :

« الفقهاء هم أوصياء الرسول ﷺ من بعد الأئمة وفى حال غيابهم وقد كلفوا بالقيام بجميع ماكلف الأئمة (ع) بالقيام به » .

والخمينى له على مبدأ عموم الولاية « استدراك » هام « واستثناء » معين فالخمينى وهو يتحدث عن حق الفقيه إذا حكم فى ولاية عامة على الناس على غرار ما كان لرسول الله ولأمير المؤمنين لا يفوته التنبيه مستدركا لما يمتاز به الرسول والأئمة على الفقيه فى الفضائل والمنزلة . فيقول الخمينى[3] :

---

(١) المصدر نفسه ص ٥١

(٢) المصدر نفسه ص ٧٥

(٣) نفس المصدر السابق ص ٤٩ .

« ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول ﷺ وأمير المؤمنين (ع) على ما يمتاز به الرسول والإمام من فضائل ومناقب خاصة .. » .

ويقول أيضًا(١) :

« ولا ينبغى أن يساء فهم ما تقدم فيتصور أحد أن أهلية الفقيه للولاية ترفعه إلى منزلة النبوة أو إلى منزلة الأئمة لأن كلامنا هنا لا يدور حول المنزلة والمرتبة وإنما يدور حول الوظيفة العملية » .

وبناءً عليه يقوم الخمينى بتكييف الولاية هنا على أنها « ولاية اعتبارية » كولاية القيم على الصغار مع الفارق فى الكم ، حيث الوالى هنا قيم على شعب بأسره – أما عن الاستثناء فولاية الفقيه عند الخمينى ولاية عامة وشاملة تشمل جميع من عداه من المؤمنين ابتداء من نائبه وحتى أصغر فرد فى الأمة وذلك باستثناء الفقهاء الآخرين . فيقول الخمينى(٢) :

« ولاية الفقيه على الفقهاء الآخرين لا تكون بحيث يستطيع عزلهم أو نصبهم لأن الفقهاء فى الولاية متساوون من ناحية الأهلية » .

* * *

---

(١) الحكومة الإسلامية للخمينى ، إعداد وتقديم د . حسن حنفى الطبعة الأولى ص ٤٩ - ٥٠

(٢) نفس المصدر السابق ص ٥١ .

والخمينى فى دفاعه عن حق الفقيه العالم فى الولاية وفى أن يحكم – يسلك كل السبل الشرعية والعقلية ويخاطب وجدان المتلقى وعقله فى آن واحد ، ولايتردد فى اللجوء إلى التهكم اللاذع وأسلوب السخرية من حكام العصر مدنيين وعلمانيين وعسكريين بالمقارنة بالحكام من الفقهاء العلماء فيقول متعجبًا وساخرًا ومتسائلا فى نفس الوقت[1] :

« فهل توجد عند الحكام الفعليين من القابليات والمواهب أكثر مما عندنا ؟ أيهم كان جديرًا بزعامة الناس وقيادتهم ؟ ألم يكن بعضهم أميًّا ؟ أين تثقف حاكم الحجاز ؟ ألم يكن رضا خان من جهال الناس ؟ وها هو ذا التاريخ يحدثنا عن جهال حكموا الناس بغير جدارة ولا لياقة . هارون الرشيد[2] أية ثقافة حازها ؟ وكذلك من قبله ومن بعده ! »

ويضيف الخمينى بعد ذلك مباشرة كلامًا على درجة كبيرة من الأهمية إذ يقول[3] :

« وعلينا أن نستفيد من ذوى الاختصاص العلمى والفنى فيما يتعلق بالأعمال الإدارية والإحصائية

---

(١) المصدر السابق نفسه ص ١٣٣ .
(٢) نعتذر مقدمًا للخليفة الصالح المظلوم هارون الرشيد من هذا الأسلوب الردىء . . وجزى الله ألف ليلة وليلة والأغانى والخمينى كفاء إساءتهم – دون تمحيص – للخليفة العظيم المظلوم ! !
(٣) نفس المصدر السابق ص ١٣٣ – ١٣٤ .

والتنظيمية ، وأما ما يتعلق بالإدارة العليا للدولة وبشئون بسط العدالة وتوفير الأمن وإقرار الروابط الاجتماعية العادلة والقضاء والحكم بين الناس بالعدل فذلك ما يختص به الفقيه » .

والحقيقة أن هذا الكلام له وقع السحر عند شباب الجماعات الإسلامية اليوم ، والتيار الإسلامى بصفة عامة « الشيعى » و « السنى » منه على حد سواء ! !

ويخدم الخمينى فى وجهة نظره الواقع المر والمؤلم ومركز التخلف والتبعية والذل والهوان الذى حالف المسلمين وألَمَّ بالأمة الإسلامية منذ بدايات العقد الثانى من القرن العشرين الميلادى . أى منذ ألغيت الخلافة الإسلامية وأصبحت بلاد المسلمين أو ماسمّى يومها بتركة الرجل المريض نهبًا ومطمعًا ومغنما ومرتعًا لكل أجنبى دخيل أو وطنى عميل ! !

ومن يومها والحكم فى أكثر بلاد المسلمين لواحد من اثنين : حاكم فاسد أو عسكرى مستبد ، وكلاهما أجهل من الثانى وكلاهما لايميز فى علم السياسة كما يقولون بين الألف وكوز الذرة ! ! وجهود المتخصصين غالبًا ما تذهب هباء وسدى تحت إمرة الحاكم الفاسد والديكتاتور العسكرى ! !

والخمينى فى حكومته الإسلامية طبقًا لنظريته عن – ولاية الفقيه – يسلم بضرورة الاستعانة والاستفادة بأهل التخصص العلمى

والفنى – وعلى ذلك ! وبحسبة بسيطة يصبح الجديد فى – ولاية الفقيه – هو استبدال الفقيه العالم بالحاكم الفاسد أو العسكرى المستبد .

ورجل الدين العالم والجالس على العرش فى ظل ولاية الفقيه إن أصاب صلح حال البلاد والعباد بكل المقاييس ، وإن أخطأ فالحال تحت إمرته لن يصبح أسوأ بأى حال مما هو كائن وحاصل فى ظل حاكم فاسد أو عسكرى مستبد ، وسوف تظل كفته الأرجح ببعض النقاط ، مثال ذلك : ورعه وزهده فى غالب الأمر وتواضعه فى أسلوب معيشته وفى حياته الخاصة والعامة ، فلا ترف ولا استراحات ولا مخصصات رئاسية ينوء بها كاهل الميزانية .

وأيضا مراعاته لما يمليه عليه دينه من واجبات بديهية بالنسبة لأهل بيته بالذات ، فلا حفلات ولا حشم ولا وصيفات ولا ظهور ولا مقابلات لنساء المسئولين مع الأجانب سافرات فى المناسبات العامة والرسمية بداع وبدون داع ! !

وأيضا مراعاته لما تفرضه عليه عقيدته من حلال بَيِّن وحرام بَيِّن وما تمليه عليه أبسط واجبات « الولاية » فلا عرى على الشواطئ والبلاجات ولا تصاريح رسمية للخمارات والبارات والراقصات فى الكازينوهات ولا تمنح تصاريح لموائد الميسر والقمار فى فنادق الدرجة الأولى أو غيرها ، سواء كان اللاعب أجنبيًّا أم وطنيًّا ، ومهما كانت نسبة العمولة التى تدخل ميزانية الدولة ! ! ولا لبيوت الدعارة ولا

لمصارف الربا ولا لأحزاب الإلحاد ، ولا اعتراف بإسرائيل أى لا « للصهيونية » ، ولا فصل بين الدين والسياسة أى لا « للعلمانية » ، ولا للتفرقة الجاهلية على أساس الجنس أى لا « للقومية » ، هذا وغنى عن البيان – وهو الفقيه ورجل الدين – عدم التسويف من جانبه أو المماطلة فى تلبيه رغبة الغالبية فى تطبيق الشريعة الإسلامية .

خلاصة الأمر :

بيت القصيد وصلب القضية وخلاصة الأمر فى دعوة الخمينى وفى دروسه ومحاضراته عن – ولاية الفقيه – إبراز الدور السياسى الواجب على الفقيه المسلم القيام به شرعًا . . وفضح فقهاء الحيض والنفاس وفقهاء السلاطين وإسقاط « التقية » وتحريك الفقيه المسلم ودفعه دفعًا إلى الثورة[1] وإلى النزول إلى الشارع السياسى لقيادة الناس ضد الطواغيت وحكام الجور من أجل تشكيل « حكومة إسلامية » يقودها الفقهاء العدول تنقذ الناس من وطأة الاستعمار وألاعيبه وأذنابه وتحقق للناس حياة الأمن والاستقرار والسعادة فى الدارين . يقول « الخمينى » فى المقدمة[2] :

« عرفوا الناس بحقيقة الإسلام كى لايظن جيل الشباب أن أهل العلم فى زوايا النجف وقم يرون

---

(١) إن أسلوب الثورة بعامة يحتاج لنظر . . . فالتجارب الثورية كلها توحى بأن هذا الأسلوب هدم أكثر منه بناء ودم أكثر منه عفو ورحمة ، ولهذا فهو يتعارض مع الإسلام! !(الناشر)
(٢) الحكومة الإسلامية للخمينى ، إعداد وتقديم د . حسن حنفى الطبعة الأولى ص ٢٠ .

فصل الدين عن السياسة ، وأنهم لا يمارسون سوى دراسة الحيض والنفاس ولا شأن لهم بالسياسة »

ويقول أيضًا تحت عنوان : « سبيل النضال من أجل تشكيل حكومة إسلامية »[1] :

« وعليكم إلى جانب بيان المسائل العبادية أن تبينوا للناس المسائل السياسية فى الإسلام وأحكامه الحقوقية والجنائية والاقتصادية والاجتماعية واتخذوا من هذا محورًا لعملكم » .

ويقول فى إسقاط التقية وتحت عنوان – تطهير المراكز الدينية –[2] :

« فلا ينبغى التمسك بالتقية فى كل صغيرة وكبيرة ...» حتى يقول : « وإذا كانت ظروف التقية تلزم أحدًا منا بالدخول فى ركب السلاطين ، فهنا يجب الامتناع عن ذلك حتى لو أدى الامتناع إلى قتله إلَّا أن يكون فى دخوله الشكلى نصر حقيقى للإسلام وللمسلمين .. »

ويقول تحت عنوان – اطردوا فقهاء السلاطين –[3] :

« هؤلاء ليسوا بفقهاء . وقسم منهم قد ألبستهم دوائر الأمن والاستخبارات العمائم لكى يدعوا الله للسلطان ..

---

(١) نفس المرجع السابق ص ١٢٠ .

(٢) نفس المرجع السابق ص ١٤٢ .

(٣) نفس المرجع السابق ص ١٤٣ .

هؤلاء يجب فضحهم لأنهم أعداء الإسلام . يجب على المجتمع أن ينبذهم .. » .

ويقول فى ختام دروسه[1] :

« وكل هذا إنما هو دعوة صريحة إلى تشكيل حكومة إسلامية يقودها الفقهاء العدول ، تنقذ الناس من وطأة الاستعمار وأذنابه ، وتزيل كل آثاره ، ويحيا الناس فى ظل رآيتها حياة الأمن والاستقرار والسعادة تحالفهم فى الدارين » .

* * *

(١) نفس المرجع السابق ص ١٤٩

أوجـه النقـد النظـرى

كتاب « الحكومة الإسلامية » ، أو بمعنى أصح الدروس الفقهية التى ألقاها الفقيه الشيعى آية الله « الخمينى » على طلابه من الدارسين فى النجف الأشرف تحت عنوان « ولاية الفقيه » ، نوع من أنواع الاجتهاد المعاصر والحديث والذى يدرج بلغة العصر تحت باب - الفقه السياسى الإسلامى - والشيعى على وجه التحديد .

ومن هنا ولكى يكون الحكم عادلًا ، والتقييم تقييمًا دقيقًا بالنسبة لولاية الفقيه ، لا يصلح النظر إليها والحكم عليها فقط من وجهة نظر المراجع والمبادىء الدينية شيعية وسنية ، وإنما يلزم الاستعانة هنا بما وصل إليه علم السياسة الحديث - وعلم القانون الدستورى والنظم السياسية - فهذه العلوم الحديثة جهد بشرى ضخم لعلماء متخصصين ، أفرز وأنتج العديد من النظريات السياسية التى لا يستهان بها ولا يجوز تجاهلها إذا كان مجال الحديث يدور عن السياسة ونظام الحكم ، وأكثرها تقبله روح الشريعة الإسلامية من باب « المصالح المرسلة » .

والدارس المبتدىء لعلوم السياسة الحديثة ، وعلم القانون الدستورى والنظم السياسية بالذات ، إذا اطلع على كتاب « الحكومةالإسلامية » للخمينى لن يتردد فى الحكم على هذا الكتاب بأنه مجرد « مطلب » أو « رأى » . . قد يكون مطلبًا عادلًا ورأيًا عظيمًا ، ولكنه بأى حال لا يرق إلى مستوى « النظرية السياسية » المدروسة والكاملة .

فالخمينى فى دروسه الفقهية عن – ولاية الفقيه – يطالب بإسناد السلطة وأمر تشكيل الحكومة إلى الفقيه العالم العادل ، ولكن كلامه ومحاضراته ودروسه خالية تمامًا من البحث فى كيفية الاختيار ، وكيفية الحساب ، وكيفية العزل والعقاب ، وضمانات حسن التطبيق ، وعدم الشطط والانحراف . . بالإضافة إلى أنه يخص مطلبه بالفقيه « الشيعى » بالذات . . ومن هنا يلزم الحديث عن – أوجه النقد النظرى – التى يمكن توجيهها لولاية الفقيه عند الخمينى . . أى أهم نقاط ضعفها وهى مجرد محاضرات نظرية فى كتاب قبل أن تخرج إلى حيز التنفيذ والتطبيق العملى . . ولو أن شاه إيران الراحل وآخر من جلس على عرش الطاووس مازال حيًّا يجلس على عرشه ، والخمينى فى منفاه ، وولاية الفقيه مازالت مجرد محاضرات فى كتاب ، لكانت مستهدفة لنفس النقد ! ! فما بالك بما جدَّ وتأكد بعد ذلك من واقع التجريب والتطبيق العملى ؟ !

وأهم نقاط الضعف فى – ولاية الفقيه – كما كتبها « الخمينى » تدور حول المواضيع التالية :

(١) كيفية اختيار الحاكم الفقيه .
(٢) كيفية عزل الحاكم الفقيه .
(٣) رفض مبدأ الفصل بين السلطات .
(٤) لغز الحديث عن « الولاية التكوينية » .
(٥) نبرة التعصب « الطائفى » فى الولاية .
(٦) استثناء الفقهاء الآخرين من الولاية .

١ - كيفية اختيار الحاكم الفقيه

يقول « الخمينى »[١] :

« غاية الأمر أن تعيين شخص الحاكم الآن مرهون بمن جمع فى نفسه العلم والعدل » .

ويقول أيضًا[٢] :

« الفقهاء فى الولاية متساوون من ناحية الأهلية »

ويقول أيضًا[٣] :

« وهذه الخصائص التى هى عبارة عن : العلم بالقانون والعدالة موجودة فى معظم فقهائنا فى هذا العصر » .

معنى هذا : أن الخمينى يشترط فى الحاكم أن يكون « فقيهًا » و « عالمًا » و « عادلًا » - وهذه الخصائص فى نظره موجودة فى معظم فقهاء الشيعة اليوم ، والفقهاء عنده متساوون من ناحية الأهلية فى الولاية .

ويسكت الخمينى بعد ذلك عن السؤال الذى يفرض نفسه هنا :

- من نختار إذن للولاية وللحكم من بين هؤلاء الفقهاء ومعظمهم تتوافر فيهم شروطها ؟ !

---

(١) الحكومة الإسلامية للخمينى ، إعداد وتقديم د . حسن حنفى الطبعة الأولى ص ٤٩ .

(٢) المصدر نفسه ص ٥١ .

(٣) المصدر نفسه ص ٤٨ .

– وكيف يتم الاختيار ؟ وما الطريقة المثلى لكى يتم هذا الاختيار بالعدل وفى ظل جو من تكافؤ الفرص والمساواة بالنسبة للجميع ؟

هذا مع التنبيه إلى أن الطريقة التى تم بها اختيار الخمينى للولاية لا تحمل ردًّا لذلك . ولا توضيحًا للطريقة والكيفية التى يمكن أن يتم بها اختيار الحاكم الفقيه فى ظل الحكومة الإسلامية ، أو ولاية الفقيه عند الخمينى ! ! ذلك ، لأن ولاية الخمينى بلغة العصر وبلغة القانون الإدارى والقانون الدستورى تسمى ولاية « واقعية » أو « فعلية » . . أى حازها الخمينى بحكم الواقع بعد اختفاء السلطة الشرعية على أثر اندلاع الثورة فى البلاد ، وهذه لا يقاس عليها لأنه لن يتوفر اندلاع ثورة أو وقوع انقلاب مع كل مرة يختار فيها فقيه لتولى زمام الأمور والحكم فى البلاد ؟ !

ويبقى السؤال قائما عن كيفية اختيار الحاكم من بين الفقهاء على كثرتهم وذلك فى ظل الظروف العادية . . وبشكل أكثر تحديدًا . . كيفية اختيار من يخلف الخمينى فى الولاية ؟ !

– ترى هل يتم ذلك بالانتخاب الحر المباشر من جميع أفراد الشعب مع حق كل فقيه فى ترشيح نفسه مادامت الخصائص والشروط المطلوبة متوفرة لديه ؟

– وإذا كان ذلك من حق جماهير الشعب فهل يتم ذلك عن طريقهم مباشرة أم عن طريق « أحزاب سياسية » تختار وترشح من تراه من بين الفقهاء ، وتوضح لأعضاء الحزب وأفراد الشعب

مزايا كل فقيه عن الآخر . . وهل يحق للفقهاء هنا الانتماء للأحزاب والنزول عن طريقها إلى الشارع السياسى أم لا ؟ !

– أم يتم اختيار الحاكم بالانتخاب من بين هيئة كبار الفقهاء والعلماء وبمعرفتهم وحدهم دون الرجوع لجماهير الشعب ؟ !

– أم يرشح ويزكى الفقيه الحاكم والقائم مَنْ يراه أهلا لها من بعده ، ثم يعرض هذا الترشيح فيما بعد على سائر الفقهاء أو جموع أفراد الشعب للتصديق على مبايعته ، أو الاختيار بينه وبين غيره من الفقهاء ! ؟

– أم يستخلف الفقيه الحاكم والقائم من يراه أهلا لها من بعده دون غيره من الفقهاء ، ولا حق لأحد فى الاعتراض على اختياره ويصبح نظام الحكم هنا فرديًا ، وتصبح إرادة فرد واحد هو « الخمينى » مثلا مقدمة على إرادة شعب بأكمله ؟ ! !

لم يوضح الخمينى ذلك ، ولم يفصل فيه فى كتابه « الحكومة الإسلامية » أى فى محاضراته ودروسه عن ولاية الفقيه – وهى بدون شك نقطة ضعف تحسب عليه وعلى نظريته ووجهة نظره ، وتحولها من نظرية إلى مجرد مطلب ورأى . . لأنه ليس من المعقول المطالبة بجلوس فقيه عالم عادل على عرش السلطة دون توضيح كيفية اختياره من بين سائر الفقهاء ، مع التسليم فى نفس الوقت بحق كل منهم فى الولاية ، وبتوافر شروطها فى معظمهم وبأنهم جميعًا متساوون فى الأهلية ! !

٢ - كيفية عزل الحاكم الفقيه

يقول « الخمينى » تحت عنوان « الولاية الاعتبارية »[١] :

« ولا ينبغى أن يساء فهم ما تقدم ، فيتصور أحد أن أهلية الفقيه للولاية ترفعه إلى منزلة النبوة أو إلى منزلة الأئمة .. »

ويقول أيضا عن الرسول والإمام فى مقام حديثه عن الفقيه إذا حكم[٢] :

« ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول ﷺ وأمير المؤمنين (ع) على ما يمتاز به الرسول والإمام[٣] من فضائل ومناقب خاصة ، لأن فضائلهم لم تكن تخولهم أن يخالفوا تعاليم الشرع أو يتحكموا فى الناس بعيدًا عن أمر الله » .

وهذا إقرار من الخمينى كفقيه شيعى على درجة كبيرة من الأهمية وشهادة منه ، وإن بدت من باب تحصيل الحاصل عند المسلم من أهل السنة ، إلّا أن لها أهميتها الخاصة فى مجال البحث والتفكير عند أهل الشيعة .

---

(١) الحكومة الإسلامية للخمينى ، إعداد وتقديم د . حسن حنفى الطبعة الأولى ص ٤٩ .
(٢) المصدر نفسه ص ٤٩ .
(٣) عجيب أمر الخمينى وأمر أكثر الشيعة الذين يسوون بين الرسول وعلى ! ! (الناشر) .

يشهد الخمينى بنفسه على نفسه وعلى غيره من فقهاء الشيعة بأن منزلة الفقيه أقل من منزلة الأئمة ومن منزلة النبوة ، وعلى ذلك فإن ما يعتقدونه بخصوص « العصمة » ودخول الملائكة البيوت ومجيئها بالأخبار ، إنما يخص الرسول والأئمة وليس الفقهاء ! ! .

ويشهد الخمينى ويقر بأن الرسول ﷺ والإمام لديهما من الفضائل والمناقب الخاصة ما يضمن عدم مخالفتهما لتعاليم الشرع ، وعدم التحكم من جانبهما فى الناس بعيدًا عن أمر الله – أى أن « الفقيه » بشر كسائر البشر ، لا يميزه عن غيره من البشر إلّا « الفقه » و« العلم » ، ولكنه كغيره من البشر يجرى عليه العجز والكسل ، ويمرض ويكبر ، ويجوز عليه السهو والنسيان فيصيب ويخطىء ويحسن ويسىء ! ! .

ولم يحدثنا الخمينى فى بحثه وفى دروسه الفقهية عن ولاية الفقيه عن الحل أو عن العمل إذا ما أصاب الفقيه الحاكم شىءٌ من ذلك ، أى مرض مرضًا مستعصيًا ، أو بلغ من العمر عتيًّا فلم يعد يحسن أمر اتخاذ القرار المناسب(1) فى الوقت المناسب ! ! !

– فكيف يتم عزله وقتئذ ؟ ! وماهى الطريقة المثلى لتنفيذ ذلك ؟
– وما الضمانات التى تضمن العزل حينئذ بأقل قدر من التضحيات والمضاعفات ودون اتساع شقة الخلاف واندلاع هوة الفرقة بين الأتباع والفقهاء ؟! لم يبحث الخمينى ذلك . ولم يتطرق فى

(1) الخمينى نفسه نموذج لهذه الأزمة أو (المحنة التى يدفع كل مسلم الآن بعض ثمنها) (الناشر) .

دروسه للحديث عن شيء من ذلك ويبدو أن الخمينى يحبذ بقاء الحاكم الفقيه على عرش السلطة مدى الحياة ، وحتى آخر لحظة من عمره .

ولم يتطرق الخمينى فى بحثه إلى الحديث عن كيفية مساءلة الحاكم الفقيه وكيفية محاسبته . وكل ما قاله الخمينى فى ذلك[1] :

« وإذا خالف الفقيه أحكام الشرع – والعياذ بالله – فإنه ينعزل تلقائيًا عن الولاية لانعدام عنصر الأمانة فيه »

وهذا كلام مكانه الطبيعى موضوعات الإنشاء والتعبير فى اللغة ، ولا محل له فى بحث من بحوث علم القانون الدستورى والنظم السياسية » . وانظر إلى قوله « تلقائيا » ! ! فمتى وفى أى زمان ومكان وقع هذا العزل التلقائى ؟!

إنها نقطة ضعف أخرى تؤخذ على الخمينى وعلى دروسه الفقهية عن – ولاية الفقيه – إذ ليس من المعقول ولا من تمام البحث وكماله أن يبحث المرء فى نظام الحكومة الإسلامية ونوعية الحاكم المسلم ولا يتطرق الباحث إلى تنظيم كيفية مساءلة هذا الحاكم وطريقة عزله إذا لزم ذلك .

---

(١) الحكومة الإسلامية للخمينى ، إعداد وتقديم د . حسن حنفى الطبعة الأولى ص ٧٠ .

٣ - رفض مبدأ الفصل بين السلطات

يقول الخمينى[١] :

« فالله جعل الرسول ﷺ وليًا للمؤمنين جميعًا ، وتشمل ولايته حتى الفرد الذى سيخلفه ، ومن بعده كان الإمام (ع) وليًا ومعنى ولايتهما أن أوامرهما الشرعية نافذة فى الجميع وإليهما يرجع تعيين القضاة والولاة ومراقبتهم وعزلهم إذا اقتضى الأمر

نفس هذه الولاية والحاكمية موجودة لـدى الفقيه . . »

أى أن الخمينى الذى يطالب بحق الفقيه العالم العادل فى تشكيل الحكومة والجلوس على عرش الولاية ، يؤمن فى الوقت نفسه بأن هذا الفقيه الحاكم إليه يرجع تعيين القضاة ومراقبتهم وعزلهم .

والخمينى فى دولته وفى حكومته الإسلامية فى ظل ولاية الفقيه إذا فرض وسلم بوجود سلطات ثلاث : (قضائية وتشريعية وتنفيذية) ، فإنما يسلم بذلك فقط من باب تقسيم العمل بين ثلاث جهات لتوزيع أعباء العمل والاستفادة من ميزة التخصص ، والفقيه الحاكم فى النهاية لا يرأس سلطة أو جهة التنفيذ وحدها ، وإنما يرأس السلطات الثلاث .

---

(١) المصدر نفسه ص ٥١ .

ولكن الواضح من كلام الخمينى أنه يرفض مبدأ الفصل بين السلطات من حيث تمكين كل سلطة من مراقبة ومساءلة السلطة الأخرى ومقاضاتها وسحب الثقة منها وإسقاطها إذا لزم الأمر . فالخمينى يعطى الفقيه الحاكم – فى ظل ولاية الفقيه – حق تعيين القضاة وعزلهم ، أى أنه يرفض مايسمى اليوم – حصانة القاضى وعدم قابليته للعزل .

والخمينى يرجع إلى الفقيه الحاكم حق تعيين جميع الولاة والعمال وعزلهم وتفويضه جميع مافوض الحق تبارك وتعالى لنبيه عليه أفضل الصلاة والسلام – أى أن الخمينى يرفض مايعرف اليوم بحق السلطة التشريعية فى سحب الثقة من الفقيه الحاكم وإسقاطه مقابل حق حكومته فى حل البرلمان أى السلطة التشريعية والاحتكام إلى الشعب من جديد . . كما يرفض حق ممثلى الشعب فى توجيه الاتهام إلى الفقيه الحاكم وضرورة مثوله أمام سلطة القضاء لمقاضاته والحكم عليه ! !

والحكمة من وراء مبدأ الفصل بين السلطات والأصل فى الحاجة إليه – أن السلطة مفسدة ، وأن للسلطة نشوة تعبث بالرؤوس ، ولمنع الاستبداد يجب عدم الجمع بين أكثر من سلطة فى يد واحدة ، حتى ولو كانت يد الشعب ذاته – كما ذكر « مونتسكيو » فيلسوف مبدأ الفصل بين السلطات والذى يقول[1] : « يجب أن توقف كل سلطة عند حدها بواسطة غيرها ، بحيث لا تستطيع أية سلطة أن تسىء

(١) السلطات الثلاث – د . سليمان محمد الطماوى – دار الفكر العربى الطبعه الثالثة ص ٤٤٨ .

استعمال سلطتها أو أن تستبد بتلك السلطة » .

وأشهر شعارات مبدأ الفصل بين السلطات وهو أيضًا من تعبير « مونتسكيو »[1] : « يجب أن توقف السلطة السلطة » .

«IL faut que le pouvoir arrete le pouvoir»

والحقيقة أن الخمينى حينما يسلم للفقيه الحاكم بمبدأ « عموم الولاية » على الجميع ، ابتداء من نائبه وحتى أصغر فرد من أفراد الولاية بما فيهم القضاة وهيئة التشريع ، فهو إنما يفعل ذلك قياسًا على ما كان لرسول الله وللإمام من عموم الولاية على الجميع ، ومع أن الخمينى يقر ويشهد فى نفس دروسه عن ولاية الفقيه وكما سبق وذكرنا من أن الرسول والإمام كان لديهما من الفضائل ما يضمن عدم تحكمهمَ فى الناس بعيدًا عن أمر الله ، وما يضمن عدم وقوع استبداد فى عهدهما . أما وقد خلف من بعدهم ومن بعد زمان الخلافة الرشيدة من علمنا من حكام بنى أمية ومن العباسيين ومن آل عثمان ، وما وقع من ظلم فى عهودهم ، وماتولده السلطة أحيانًا من نشوة تعبث برؤوس كثيرين منهم ، وكلهم بشر فيهم ضعف البشر . . لذلك أصبح لزاما على المسلمين فى مجال دراسة أنظمة الحكم البحث المستمر والمتجدد عن ضمانات سياسية فعالة تحمى الناس من شطحات ومن ظلم الحكام من البشر ، وضرورة الاستفادة فى ذلك مما توصل إليه غير المسلمين فى هذا المجال . . والأخذ به مادام من الممكن قبوله تحت طائلة « المصالح المرسلة » .

---

(١) الحريات العامة – د . عبد الحميد متولى – منشأة المعارف بالإسكندرية ص ٨٤ .

ويعد من المصالح المرسلة كل مايتحقق من ورائه مصلحة « مؤكدة » و « عامة » لاتحل حرامًا ولاتحرم حلالا ثابتًا فى شرع الله . . ومن ذلك بكل المقاييس مبدأ الفصل بين السلطات ، ولكن الخمينى من الأصل وفى جميع دروسه الفقهية عن ولاية الفقيه ، يغض الطرف ، ولا يتطرق من قريب أو بعيد فى بحثه للحديث عن كيفية عزل الفقيه الحاكم ، والطريق الذى تسلكه الأمة لمساءلته وحسابه كلما لزم ذلك ، وكأن الفقيه فى نظره فوق مستوى الحساب ، وكأن كل الفقهاء واحد ، ومن غير الوارد وقوع واحد منهم فى الخطأ . . وكأن الفقيه « معصوم » ؟ !

والخمينى ذكر فى بحثه أن منزلة الفقيه ليست كمنزلة النبوة أو منزلة الأئمة ، فكان لزامًا عليه لكى يخرج بحثه للوجود كاملا قدر المستطاع أن يفترض احتمال انحراف بعض الفقهاء إذا حكموا ، ويرتب على ذلك الضمانات اللازمة لمراقبتهم وحسابهم وعزلهم فى الوقت المناسب كلما لزم ذلك ، وأن يبحث الطريقة المثلى لكيفية عزلهم بأقل قدر من التضحيات مستفيدًا فى ذلك من خبرات من سبقوه دراسة وبحثًا فى نفس الفرع من التخصص .

إن الحاجة لمبدأ الفصل بين السلطات ولغيره من ضمانات الحرية السياسية ، مثل مبدأ « الشرعية » أى سيادة القانون ، ومثل « الرقابة القضائية » و « المعارضة البرلمانية » و « حرية الصحافة » ومبدأ « تحديد فترة الرئاسة » . . إنما جاءت جميعها بالتدريج كرد فعل

طبيعى على طريق كفاح الشعوب ضد ظلم الطغاة من الحكام بصفة عامة ، وحكام العصور الوسطى بصفة خاصة ، وضد ما كان يدعيه بعض الحكام من تفويض إلهى طبقًا لنظرية « الحق الإلهى » التى تقول بأن الإمبراطور أى الحاكم مفوض من الله مباشرة فى حكم العباد ، وله عليهم ولاية عامة وأوامره نافذة فيهم وليس لأحد من الناس الحق فى مراجعته أو عدم طاعته أو مساءلته ، وتوجيه الاتهام إليه لأنه لا يسأل إلّا أمام الله وحده .

ولما كان مربط الفرس وقطب الرحى ومحور الارتكاز فى بحث الخمينى عن ولاية الفقيه والحكومة الإسلامية أن يجلس على عرشها « فقيه » أى رجل من رجال الدين ، كان لزامًا عليه هنا من باب الاحتياط الإفصاح ، وألا يمر مر الكرام ويسكت تمامًا عن هذه النقطة بالذات . . نقطة محاسبة ومساءلة الحاكم وخاصة إذا كان فقيهًا ! ! حتى لايظن البعض بولاية الفقيه الظنون ويتصورها البعض بحسن نية أو بسوء نية نوعًا من أنواع الحق أو التفويض الإلهى ! !

إن الخمينى فقيه شيعى وكغيره من فقهاء الشيعة ، يؤمن ويعتقد بمبدأ « عصمة الإمام » وهو لا يرفع الفقيه إلى منزلة النبوة أو منزلة الأئمة – وولاية الفقيه عنده ولاية اعتبارية – ولكنه لم يفصح إن كان للفقيه صاحب الولاية الاعتبارية نصيب من هذه العصمة أم لا ؟ ! وإذا لم يكن له ذلك فلماذا لم يتطرق الخمينى فى بحثه إلى تنظيم كيفية سؤاله ومقاضاته ؟ !

إن السكوت والصمت هنا فى بحث سياسى يدور حول الحكومة الإسلامية فى العصر الحديث ، هو صمت معيب ومشبوه ، خاصة وأن الباحث يمنح الفقيه الحاكم فى ظل ولاية الفقيه حق تعيين القضاة وعزلهم ، وكذلك كل الولاة والعاملين . . هذا فى حين نرى اليوم السلطة التشريعية فى أكثر أنظمة الحكم الديموقراطية تسحب الثقه من الحكومة وتسقطها . . ورأينا كيف أن مجرد التلويح لرئيس أكبر دولة بالمثول أمام القضاء اضطره لتقديم استقالته كما حدث مع الرئيس الأمريكى « نيكسون » ! !

السكوت هنا سكوت معيب يحمل على الشك والتأويل وإدراج ولاية من نوع ولاية الفقيه عند الخمينى تحت أعطاف أنظمة الحكم « الثيوقراطية » ؟ !

هذا ولا ينتهى الكلام عن مبدأ الفصل بين السلطات وبين تصور الخمينى فى ولاية الفقيه للعلاقة بين الفقيه الحاكم وبين رجال القضاء ، دون التنبيه إلى أن « الخمينى » يخلط فى ذلك ويناقض نفسه بنفسه أحيانًا ، إذ بينما يرجع إلى الرسول والإمام وكذلك الفقيه حق تعيين القضاة وعزلهم ، نجده فى مكان آخر وفى نفس دروسه الفقهية عن – ولاية الفقيه – ينسب إلى الإمام وأمير المؤمنين على بن أبى طالب عدم استطاعته عزل « شريح » القاضى ، وأن ذلك ليس من حقه ، لأن من قبله قد نصبه ، فيقول باللفظ الواحد تحت عنوان – بمن تناط مهمة القضاء –[1] :

---

(١) الحكومة الإسلامية للخمينى إعداد وتقديم د . حسن حنفى ص ٧٤

« وكان شريح هذا قد شغل منصب القضاء قرابة خمسين عامًا ، وكان متملقًا لمعاوية يمدحه ويثنى عليه ويقول فيه ماليس له بأهل ، وكان موقفه هذا هدما لما تبنيه حكومة أمير المؤمنين (ع) إلا أن عليا (ع) لم يستطع عزله لأن من قبله قد نصبه ، ولم يكن عزله بسبب ذلك فى متناول أمير المؤمنين إلا أنه (ع) اكتفى بمراقبته وردعه عن الوقوع فيما يخالف تعاليم الشرع[1] » .

---

(١) شريح من أفضل القضاة فى التاريخ الإسلامى وبه يضرب المثل فى الذكاء والعدل ، وعلى لم يعزله لكفايته ودينه ، وليس لمجرد أن من قبله قد نصبه فهذه حجة واهية (الناشر)

٤ – لغز الحديث عن « الولاية التكوينية »

بعد المقدمة والحديث عن أدلة ضرورة تشكيل الحكومة ، يتحدث الخمينى فى صلب كتابه وفى أهم محاضراته عن – نظام الحكم الإسلامى – من حيث امتيازه عن سائر الأنظمة السياسية وشروط الحاكم – والحاكم فى زمن الغيبة وولاية الفقيه والولاية الاعتبارية . . ثم يتحدث فيما بعد عن الحكومة كوسيلة لتحقيق الأهداف السامية وصفات الحاكم الذى يحقق هذه الأهداف ، ثم الأحاديث المستفاد منها ولاية الفقيه ، ثم حديث الفقهاء أمناء الرسل – وكلام عن مهمة القضاء ومنصب العلماء وعزل العلماء عن منصب الحكم وهكذا ! !

وهذا كله كلام عن الحكم وعن الدولة ونظامها ومؤسساتها ، أى كلام سياسى بالدرجة الأولى . . ولكن الخمينى يفاجئ الدارس أو القارئ وسط هذا الباب – باب نظام الحكم الإسلامى – وفى خضم هذه المواضيع السياسية البحتة بالحديث عن مسألة اعتقادية بحتة من المسائل الاعتقادية التى يؤمن بها ويصدقها الشيعة وحدهم ، وتلك هى مسألة « الولاية التكوينية » التى يقول عنها الخمينى[1] :

> « فإن للإمام مقامًا محمودًا ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون . وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاما لا يبلغه ملك مقرب ولا نبى مرسل » .

(١) نفس المرجع السابق ص ٥٢ .

أى أنه من ضروريات مذهب الشيعة عند اتباعه الإيمان والاعتقاد بأن كل إمام من الأئمة الاثنى عشر له مقام أرفع وأعظم من مقام أى نبى مرسل أو ملك مقرب – وأن لكل إمام منهم « خلافة تكوينية » أى خلافة ذات ولاية وسيطرة على جميع ذرات هذا الكون . . أى قدرة على التحكم فى تكوين وتشكيل وتحريك ذرات أى جزء من أجزاء هذا الكون ، وأى محتوى من محتوياته . . أى أنه لو وجد « الإمام الغائب » بيننا اليوم لكان فى استطاعته التحكم فى أى « قنبلة ذرية » يلقيها علينا الأعداء فيبطل مفعولها على الفور ، أو يردها ويعيد توجيه مسارها إلى نحور أعدائنا ، وكان فى استطاعته إنهاء حرب الخليج فى لحظة لصالح إيران ! !

ولكن الأئمة الأحد عشر قد رحلوا عنا منذ زمن بعيد ، والإمام الثانى عشر المهدى المنتظر مَرَّ على غيبته الكبرى أكثر من ألف عام ، وقد تمر ألوف السنين قبل أن تقتضى المصلحة قدومه كما يقول آية الله الخمينى . فما معنى الحديث الآن وفى هذا المقام عن هذه الخلافة أو الولاية التكوينية ؟ ومامعنى ذكر ذلك فى مقام الحديث عن ولاية الفقيه ؟ والفقيه العالم العادل إذا وجد وقدر له أن يحكم لن يكون له أى نصيب من هذه الخلافه التكوينية ، لأن أهلية الفقيه للولاية ومنزلته لا ترتفع إلى منزلة النبوة أو إلى منزلة الأئمة كما ذكر الخمينى فى حديثه عن الولاية الاعتبارية .

– فما الهدف وما المغزى إذن من وراء الحديث عن الولاية التكوينية فى كتاب بعنوان الحكومة الإسلامية ومحاضرات تتحدث عن نظام الحكم الإسلامى وولاية الفقيه ؟

- ألا يشكل ذلك لغزًا محيرًا ؟ ألا يدعو ذلك إلى الشك والتأويل ؟
- وإذا لم يكن الخمينى يقصد من الحديث هنا عن الولاية التكوينية ومنزلة الإمام التى فاقت مقام النبوة إضفاء نوع من أنواع البركة والقداسة وإضافة صفة العصمة إلى الفقيه القائم مقام الإمام الغائب وإلى نائب المهدى المنتظر ! ! إذا لم يكن هذا هدفه فلماذا الزج هنا بحديث عن مسألة اعتقادية صرفة لا يؤمن بها ولا يصدقها من بين المسلمين غير الشيعة وحدهم وهم أقلية والبحث يدور حول الحكومة الإسلامية ؟ !

٥ – نبرة التعصب الطائفى فى الولاية

المحاضرات التى كتبها والدروس الفقهية التى قام بتدريسها آية الله الخمينى حول – ولاية الفقيه – تشكل بحثًا سياسيًّا شيعيًّا حول نظام الحكم من وجهة نظر فقيه شيعى هو الخمينى ، وليس من الدقة العلمية ولا من أمانة البحث أن يطلق على – ولاية الفقيه – اسم الحكومة الإسلامية أو نظام الحكم الإسلامى . . هكذا على الإطلاق دون تحديد ! !

ذلك لأن المسلمين سنة وشيعة . وأهل السنة هم الأغلبية : بلادًا وتعدادًا وفكرًا وتراثًا وتاريخًا وسياسة وفتوحات وبطولات وانتصارات ورجالات وفتاوى واجتهادات .

وانفرد الشيعة بمسائل اعتقادية تخصهم وحدهم لا يصدقها ولا يؤمن بها غيرهم ، ووجهة النظر السياسية الواردة فى ولاية الفقيه للخمينى جاءت مقيدة فى مصادرها بمراجع الشيعة ومسترشدة فى أهدافها بهذه المسائل العقائدية الخاصة ، **فلا تصلح والحال كذلك** للتعبير عن النظرة الإسلامية بصفة عامة أو التحدث باسم الإسلام ككل أكثر من هذا جاءت وجهة نظر شيعية متعصبة . ويكفى شاهدًا على ذلك مثالان :

المثال الأول : التعبير صراحة فى دروس أو كتاب الولاية للخمينى عن أحلام وآمال توسعية تختص بالمد الشيعى فيقول « الخمينى » بعد رفع شعار « عاشوراء جديد » وتحت عنوان – المقاومة على المدى

الطويل –[1] :

« وبسبب من مواقف الأئمة وشيعتهم من نظرية الحكم والإدارة فى الإسلام نالهم ولايزال ينالهم ما تعرفون من الأذى والبلاء والعناء ، ولكنهم لم ييأسوا ، فما زال الأمل يملأ جوانحهم ، ومازال عدد الشيعة فى ازدياد حتى أنهم اليوم فى حدود المائتى مليون شيعى » .

المثال الثانى : عبارة عن انطباع عام يفرض نفسه بالضرورة وبإلحاح على من يقرأ دروس الخمينى عن ولاية الفقيه إذا كان القارئ مسلما من أهل السنة ، وملحوظة هامة يلاحظها ويتوقف عندها طويلا من يقرأ كتاب الحكومة الإسلامية للخمينى من الجلدة إلى الجلدة كما يقولون .

إن الخمينى فى هذا المقام يكتب كتابًا أو يلقى دروسًا عن نظام الحكم فى الإسلام . أى يكتب بحثًا سياسيًا بالدرجة الأولى . ولكى يخرج بحثه موضوعيًا متكاملا معبرًا عن الإسلام فى عمومه وفى الخطوط الرئيسية والعامة عند كل المسلمين . . كان لزاما عليه وهو يكتب هذا البحث السياسى المتخصص أن يتحرر قدر المستطاع من تسلط هذه المسائل الاعتقادية والمذهبية الخاصة ، والتى هى محل خلاف ، وليست محل اتفاق جميع المسلمين ! !

---

(١) الحكومة الإسلامية للخمينى ، إعداد وتقديم د . حسن حنفى الطبعة الأولى ص ١٣٢ .

إن الخمينى فى بحثه من أوله إلى آخره وفى دروسه ومحاضراته من الجلدة إلى الجلدة ، يعتمد فى إثبات وجهة نظره بعد كتاب الله الكريم على أحاديث رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام[1] وعلى أمير المؤمنين على رضى الله عنه وأرضاه فقط ! !

والملاحظة الهامة التى يلاحظها قارئ ولاية الفقيه للخمينى هى أن الخمينى وهو يكتب عن نظام الحكم فى الإسلام وعن الحكومة الإسلامية ، لايعتمد بالمرة ولا يأخذ بالمرة ولا يرجع بالمرة فى كل مايكتبه وفى كل استشهاداته ومراجعه إلى شىء وقع فى زمان الخلافة الرشيدة فى عهد الخلفاء الراشدين أبى بكر وعمر وعثمان ! !

والانطباع العام الذى يخرج به المرء بعد الاطلاع على كلام الخمينى يؤكد للقارئ أن الخمينى يتعمد ألَّا يذكر على لسانه أسماء صحابة رسول الله أبى بكر الصديق وعمر الفاروق وذى النورين شهيد المصحف عثمان بن عفان ، وهذا شأنه إذا كان تشيعه قد أقنعه بذلك أو يملى عليه ذلك ! !

ولكن الذى يعلمه جيدًا طالب المرحلة الإعدادية هو أن ولاية الخلفاء الراشدين أبى بكر وعمر وعثمان قد امتدت زهاء ربع قرن من الزمان وخلافة الإمام على أربع سنوات فقط – أى أن عصر أبى بكر وعمر وعثمان يمثل على وجه التحديد خمسة أسداس عمر الخلافة الرشيدة . وفى عصرهم وقعت أعظم الفتوحات وفى عهدهم منَّ الله

---

(١) الصحيحة فى كتب أئمة أهل البيت وحدهم وهى لا أصل لها فى كتب الصحاح عند جمهور المسلمين (الناشر)

على المسلمين بأروع الانتصارات فاختفت من الوجود دولة الفرس وعفى الزمان على دولة الروم وطوت الأيام صفحة الأكاسرة والقياصرة وتم وضع الأساس وإرساء دعائم الهيكل الأساسى لدولة الإسلام التى امتدت شرقًا وغربًا ، ومازالت حتى الآن وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها بمشيئة الله .

وأى مؤرخ أو عالم منصف مسلم أو غير مسلم ، يفكر فى البحث أو الكتابة فى أى موضوع يمت إلى الإسلام بصلة ، سواء كان عقائديًّا أو سياسيًّا أو اقتصاديًّا أو اجتماعيًّا أو عسكريًّا ، لايمكنه بأى حال من الأحوال إهمال هذه الفترة الذهبية التى حكم فيها صِدِّيق وشهيدان من خير صحابة سيد الأنام .

ولكن الخمينى طوال بحثه يحكمه ويتحكم فيه مذهبه الشيعى المتعصب ، والنتيجة الحتمية لذلك أن يخرج البحث فى النهاية معبرًا عن وجهة نظر الشيعة فقط ، وعن نظام ولاية الفقيه الشيعى ، ونظام الحكم الشيعى بصفة خاصة وليس الإسلامى بصفة عامة .

٦ – استثناء الفقهاء الآخرين من الولاية

يقول الخمينى[1] :

« فالله جعل الرسول ﷺ وليًّا للمؤمنين جميعًا ، وتشمل ولايته حتى الفرد الذى سيخلفه ومن بعده كان الإمام (ع) وليا ومعنى ولايتهما أن أوامرهما الشرعية نافذة فى الجميع ، وإليهما يرجع تعيين القضاة والولاة ومراقبتهم وعزلهم إذا اقتضى الأمر .

نفس هذه الولاية والحاكمية موجودة لدى الفقيه بفارق واحد هو أن ولاية الفقيه على الفقهاء الآخرين لا تكون بحيث يستطيع عزلهم أو نصبهم لأن الفقهاء فى الولاية متساوون من ناحية الأهلية » .

وهذا استثناء عجيب وغير مفهوم فى بحث سياسى يدور حول الحكومة ونظام الدولة فى الإسلام .

قد يفهم المرء استثناء الفقهاء الآخرين من ولاية الفقيه الحاكم ، بمعنى أن يكون كل فقيه حرا فى الفتوى والاجتهاد فى دين الله ، ولا ولاية لمخلوق عليه فى ذلك ، ولو كان هذا المخلوق هو الفقيه الحاكم الجالس على عرش السلطة .

أما الاستثناء بمعنى أن تكون الأوامر الشرعية للفقيه الحاكم غير نافذة فى حق الفقهاء الآخرين ، ولا يستطيع عزل أو نصب أى واحد منهم ، فهذا مالا يتصوره أحد فى ظل نظام أى دولة من الدول ، ولا

---

(١) الحكومة الإسلامية للخمينى ، إعداد وتقديم د . حسن حنفى الطبعة الأولى ص ٥١ .

يقول به أى باحث مبتدئ يبحث فى أنظمة الحكم السياسية . لأن ذلك الذى يقول به الخمينى معناه ببساطة شديدة أن يصبح كل فقيه بذاته دولة داخل الدولة ، يستطيع أن يصنع فيها ما يشاء ، وهذا ما لا يسمح به الخمينى نفسه إذا جلس على عرش السلطة ! وقد كان ! !

حصـاد التطبيـق العمـلى

حتى لا يختلف اثنان فى الحكم على « ولاية الفقيه » وعلى تقييم أفكار الخمينى .. قدَّر الله وتقديره رحمة . . وشاءت العناية الإلهية أن يكون الخمينى الذى كتب وألف ودرَّس عن ولاية الفقيه هو أول فقيه يحكم ويتولى زمام الأمور فى البلاد بعد نجاح الثورة .

وبالقطع حينما كتب الخمينى ما كتبه عن « ولاية الفقيه » لم يخطر على باله يومها أن يكون هو نفسه أول من تنتخبه الأقدار لتطبيق أفكاره وإثبات مدى صحة نظريته . . ولو قدر لغير الخمينى أن يكون أول فقيه يحكم طبقًا لآراء وأفكار الخمينى ، ولم تحقق التجربة ما كان ينتظر من ورائها ، لبادر أنصار الخمينى وأتباعه والمؤيدون لنظريته إلى التعلل بأن عدم النجاح سببه المسئول عن التطبيق وليس بسبب النظرية ! !

ولكن شاءت الأقدار أن يكون الخمينى نفسه « حجة » على نفسه وعلى أفكاره . . وأن يكون حصاد التجربة ومن واقع تطبيقها على يد صاحب – ولاية الفقيه – هو الحكم الفاصل فى أمرها . . وهو حكم نهائى وعادل . . لأنه لن يكون فى الإمكان ما هو أفضل على يد غير الخمينى مما شهدناه ولمسناه على يد الخمينى نفسه . . كما أن النظرية التى تفشل على يد صاحبها من الصعب نجاحها على يد غيره ! !

لقد وعد الخمينى الناس ومنَّاهم فى دروسه عن ولاية الفقيه بحكومة عادلة عالمية منقطعة النظير ، وذلك إذا ما نهض بأمر تشكيلها

فقيه عالم عادل ! ! وقال فى ذلك باللفظ الواحد[1] :

« وهذه الخصائص التى هى عبارة عن : العلم بالقانون والعدالة موجودة فى معظم فقهائنا فى هذا العصر ، فإذا أجمعوا أمرهم كان فى ميسورهم إيجاد وتكوين حكومة عادلة عالمية منقطعة النظير » .

كما وعد الخمينى الناس فى ظل ولاية الفقيه بحياة الأمن والاستقرار والسعادة فى الدارين فقال[2] :

« وكل هذا إنما هو دعوة صريحة إلى تشكيل حكومة إسلامية يقودها الفقهاء العدول - تنقذ الناس من وطأة الاستعمار وأذنابه وتزيل كل آثاره ، ويحيا الناس فى ظل رايتها حياة الأمن والاستقرار ، والسعادة تحالفهم فى الدارين » .

وقال أيضًا[3] :

« وإذا قدر الله للحكومة الإسلامية أن تقوم - وليس ذلك على الله ببعيد - فالكل آمن على نفسه وماله وأهله وما يملك » .

---

(١) الحكومة الإسلامية للخمينى ، إعداد وتقديم د . حسن حنفى الطبعة الأول ص ٤٨ - ٤٩ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٤٩ .

(٣) المصدر نفسه ص ٧١ .

والخمينى فى نظر أتباعه وفى نظر نفسه ، فقيه عالم عادل . وهو أفضل من غيره أو كغيره . . ولو اعترف بوجود من هو أفضل منه لوجب عليه شرعًا نقل الأمانة إليه ! !

والخمينى يتربع على عرش الولاية فى إيران منذ قيام الثورة حتى الآن ، ودخلت الولاية فى عهده عامها الثامن . وهى مدة تكفى للحكم على ولايته وتقييم نظامه ، فهى تساوى فترتين من فترات الرئاسة فى أمريكا . أى أقصى مدة يمكن أن يبقاها على عرش السلطة أىّ رئيس أمريكى .

ولا يستطيع أى منصف القول بأن الحكومة فى عهد الخمينى وعلى يده حكومة عادلة وعالمية ومنقطعة النظير ، ومهما حاول المرء التحيز للخمينى ونظامه ، لا يستطيع القول بأى حال أن الناس فى ظل ولايته يعيشون حياة الأمن والاستقرار ، وأن السعادة تحالفهم فى الدار الدنيا . أما الدار الآخرة فعلمها عند علام الغيوب ! !

إن عدد الضحايا الذين سقطوا حتى الآن بين صفوف المعارضين لنظام الخمينى ، يفوق بكثير عدد من سقطوا من الضحايا فى ظل أى نظام معاصر من أنظمة الحكم الديكتاتورية فى بلاد العالم الثالث اليوم ، ومن الحجج الهزيلة التى تعاف النفس وتكره وتمل سماعها ، أن يردد البعض فى هذا المقام قولهم بأننا أمام ثورة ، ولابد للثورة من ضحايا ، ويقيسون على ما كان من ضحايا فى ظل الثورات الأخرى كالثورة الفرنسية أو الروسية .

فنحن أمام ثورة . أى نعم ! ولكنها ثورة يجلس على رأسها فقيه عالم ويقودها رجل من رجال الدين[1] ، وإذا لم يكن هناك فارق – وفارق كبير من الرحمة والتراحم والعفو والتسامح وحسن معاملة الأقليات والمعارضين والخصوم السياسيين . . إذا لم يكن هناك فرق كبير بين ثورة أو نظام على رأسه عسكرى فاجر ، أو ديماجوجى أفاق ، أو إمبراطور فاسق وفاسد ، وبين ثورة ونظام على رأسه فقيه عالم ورجل من رجال الدين . . إذا لم يكن هناك فارق . . وفارق كبير وملموس . . فما الفائدة إذن ؟ وما الجديد الذى تضيفه ولاية الفقيه . . وتقام من أجله حكومة رجل الدين ؟ !

إن محصلة التجربة وحصاد التطبيق العملى حتى الآن ، وبعد مرور ثمانية أعوام على نجاح الثورة الإيرانية ، وقيام ولاية الفقيه تحت إمرة الخمينى ، يثبت ويؤكد أن ما وعد به الخمينى فى محاضراته ودروسه النظرية من أمان وأحلام ، ومن الأمن والأمان ، ومن الحكومة العادلة والعالمية والمنقطعة النظير ، فى ظل ولاية الفقيه ، لم يتحقق منه شىء يذكر ، وربما تحقق العكس على طول الخط فى أكثر أيام الولاية ! !

لقد استثنى الخمينى من مبدأ عموم ولاية الفقيه أقرانه من الفقهاء الآخرين ؛ لأن الفقهاء كما قال الخمينى فى دروسه النظرية متساوون من ناحية الأهلية . ولما جلس على عرش السلطة كان حكمه عليهم

---

(١) هذه الكهانة التى يحاول الخمينى إبرازها بولاية الفقيه . . رجل الدين . . كلها ليست من الإسلام وكل المسلمين رجال دين ، والفقهاء متخصصون مفتون وهم بعد ذلك مثل كل الناس (الناشر)

أقسى من الحكم الشاهنشاهى . . ويكفى كمثال ما وقع من رجال الخمينى من اضطهاد وتعذيب يشيب من هوله الولدان على الفقيه « الطباطبائى » القمى فى خراسان . . والفقيه « الشريعتمدارى » البالغ من العمر ثمانين عامًا . وليت الخمينى لم يمنحه حق استثنائه من عموم الولاية ومنحه فقط أبسط الحقوق الإنسانية التى تمنح لأى آدمى فى ظل أى نظام (!!)

- ومنها حق الأمن والأمان الذى وعد به وتكلم عنه كثيرًا « الخمينى » ومع ذلك دبر رجاله هجوما بربريًّا على مسكن الشريعتمدارى وراح ضحيته اثنان من حرس الفقيه الشريعتمدارى ! !
- ومنها حق العلاج . . وقد بلغ الأمر بالخمينى مع الشريعتمدارى إلى حد منعه من السفر للعلاج خارج البلاد من مرض السرطان وأشّر الخمينى بقوله [1]: – بل يعالج داخل إيران ! !

لقد كتب الخمينى كثيرًا عن عدالة مطلبه ، وهو حق الفقيه العالم فى تشكيل الحكومة . . وكتب عن النتائج المبهرة المنتظر تحققها فى عهد ولاية الفقيه من حيث العدالة والأمن والأمان والسعادة فى الدارين وحكومة عالمية منقطعة النظير . .

والعرب يقولون : « ما أسهل الدعوى وما أعز المعنى ! ! »

---

(١) الثورة البائسة – الدكتور موسى الموسوى ص ١٩٨ . وهذا هو عدل ولاية الفقيه ورحمتها ! !

والحرية السياسية والديموقراطية والعدالة عند علماء القانون الدستورى والنظم السياسية « ضمانات » وليست مجرد « شعارات » ! !

فالشعارات والوعود البراقة والعبارات العذبة مكانها الطبيعى مواضيع الإنشاء والتعبير . أما البحث السياسى وبالذات فى مجال أنظمة الحكم فمعيار عظمته ومقياس نجاحه ما يقدمه من « ضمانات » حقيقية وفعالة .

وولاية الفقيه كما ألفها وكتب عنها الخمينى خالية من هذه الضمانات التى تضمن محاسبة الفقيه الجالس على رأس النظام ، وتحمى الولاية من تسلطه ووقوعه أسير شهوة الحرب أو السلطة كغيره من سائر الحكام ، وهذا نفس ما حدث وتكرر وقوعه فى مجال التطبيق العملى ، إن ولاية الفقيه نظام من أنظمة الحكم ، فى ظله يجلس على عرش الولاية فقيه عالم . . وفاتحة الكتاب وأول صورة وأهم صورة من صور التطبيق العملى لأى نظام من أنظمة الحكم والسياسة تتمثل فى « الدستور » . فهو الوثيقة الكبرى وأخطر الوثائق التى يتحدد بناءً عليها الهيكل الأساسى للدولة وأهم مؤسساتها ، وعلاقة كل مؤسسة بالأخرى ، وحدود السلطة التى تملكها كل مؤسسة تجاه الأخرى ، وعلاقة الحاكم بالمحكوم ، وسلطة الحاكم على المحكوم ، والضمانات الشرعية والقنوات الشرعية .

ولننظر نظرة عابرة فى دستور إيران الجديد على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر .

دستور إيران الجديد فى ظل ولاية الفقيه

إن الدستور قد يخرج للوجود بوثيقته متكاملاً خاليًا من الثغرات محصنًا بالضمانات ، ومع ذلك يخرج على نصوصه من حكام العالم الثالث أصحاب النفوس الضعيفة أمام شهوة حب السلطة والتسلط . فما بالك إذا كان الدستور من الأصل معيبًا وبه من الثغرات ونقاط الضعف ما يهدد بانهيار الشرعية فى البلاد ، وليس به من الضمانات ما يكبح جماح الحاكم الفرد ، ومن هذا النوع جاء دستور إيران الجديد فى عهد الثورة ، وفى ظل ولاية الفقيه وحكم الخمينى .

ويكفى شاهدًا على ذلك مادة واحدة يلزم التوقف عندها طويلا وتأملها جيدًا وهى المادة العاشرة بعد المائة من الدستور الإيرانى الجديد ونصها[1] :

وظائف وصلاحيات المرشد أو القيادة :

١ – تعيين الفقهاء المراقبين على صيانة الدستور والقوانين التى يسنها مجلس الشعب .
٢ – نصب أعلى مسئول قضائى فى الدولة .
٣ – نصب وعزل رئيس أركان الجيش .
٤ – نصب وعزل قائد حرس الثورة الإسلامية .
٥ – تشكيل مجلس الدفاع الوطنى الأعلى .

(١) – الطبعة العربية من الدستور الإسلامى للجمهورية الإسلامية فى إيران ص ٤٦ – ٤٧ .
– وكتاب – الثورة البائسة – د . موسى الموسوى ص ٥٢ .

٦ – تعيين قادة القوات المسلحة الثلاث (الأرض . الجو . البحر) باقتراح مجلس الدفاع الوطنى .
٧ – إعلان الحرب والصلح باقتراح مجلس الدفاع الوطنى .
٨ – اعتماد وتنفيذ رئاسة الجمهورية .
٩ – عزل رئيس الجمهورية إذا اقتضت مصالح الوطن .
١٠– العفو عن المحكومين وتخفيف الأحكام باقتراح المحكمة العليا .

والقائد هو « الخمينى » بنص المادة الأولى من نفس الدستور التى تقول :

« نظام إيران هو – الجمهورية الإسلامية – التى صوت عليها بالإيجاب الشعب الإيرانى انطلاقًا من إيمانه التليد بحكومة الحق والعدل القرآنية بعد ثورته الإسلامية المظفرة بقيادة المرجع الدينى الكبير آية الله العظمى الإمام الخمينى بأكثرية ٩٨,٢٪ ممن كان لهم حق التصويت . . » .

والدارس المبتدئ للقانون الدستورى والنظم السياسية يصاب بالذهول حينما يطالع ويتأمل جيدًا هذه المادة العاشرة بعد المائة من

الدستور الإيرانى فى عهد ولاية الفقيه بقيادة الخمينى - بل إن القارىء العادى غير المتخصص يصاب بالدوار والدهشة ، ويعجب كل العجب كلما تأمل هذه المادة العجيبة . ولا يستطيع منع نفسه من السؤال والاستفسار : كيف حدث هذا ؟ وكيف يمكن أن يحدث هذا فى القرن العشرين ، وفى بلد من البلدان ، وفى شعب من الشعوب ، أن يسلم الشعب رقبته ببساطة هكذا ويمنح فردًا واحدًا من أبنائه كل هذه السلطات والصلاحيات حتى لو كان هذا الفرد فقيهًا عالمًا عادلًا أو ملكا من الملائكة ؟ !

وأى شعب ؟ ! إنه شعب خرج لتوه من ثورة عظيمة ضد حكم الفرد الشاهنشاهى شعب ثائر قدم آلاف الضحايا حتى نجحت ثورته ضد حكم الفرد نجاحًا منقطع النظير . . وقبل أن يلتقط أنفاسه وبمجرد نجاحه يمنح فردًا واحدًا من أبنائه فى الثمانين من عمره حق « تعيين » و « عزل » السلطات الثلاث : « التشريعية » و « القضائية » و « التنفيذية » . وأن يكون وحده صاحب الكلمة الأخيرة فى إعلان الحرب وعقد الصلح وتعيين وعزل قادة القوات المسلحة والدفاع الوطنى والحرس الثورى . . وحق العفو عن الأحكام .

يا سبحان الله ! ! ما هذا ؟ ! وما قيمة هذه المؤسسات ؟ وما الفائدة من وجود سلطات ثلاث إذا كان زمام الأمور فى النهاية فى يد رجل واحد ؟ !

إن طالب المرحلة المتوسطة فى أى مكان فى العالم إذا قدر له أن

يطلع على فقرات المادة العاشرة بعد المائة من الدستور الإيرانى فى عهد ولاية الفقيه بقيادة الخمينى ، لن يتردد لحظة واحدة فى أن يفرك عينيه جيدًا ، ويعيد قراءة فقرات هذه المادة العجيبة مرات وهو يسأل نفسه فى دهشة :

- مامعنى أن يكون هناك رئيس على رئيس الجمهورية[1] يتحكم فى تعيينه وعزله ؟ !
- وما معنى قول المادة الثالثة عشرة بعد المائة من نفس الدستور الإيرانى الجديد : « رئيس الجمهورية هو أعلى سلطة رسمية فى الدولة بعد منصب القيادة . . » ؟ !
- ومتى وأين وفى ظل أى نظام من أنظمة الحكم فى العالم قديما أو حديثا كان هناك قائد على الملك أو قائد على الرئيس ؟ ! أو ملك على الملك ورئيس على الرئيس[2] ؟ !

الخمينى ونظرية « السيفين » :

الحقيقة أن أكثر أنظمة الحكم السياسية شبهًا بنظام الحكم فى ولاية الفقيه عند الخمينى – مع الفارق فى الدين والعقيدة – نظام عرفته البشرية فى العصور الوسطى فى المرحلة الثانية أى الوسطى من صراع الكنيسة مع الدولة ، حيث قررت الكنيسة أيامها اعتبار البابا النائب

---

(١) علمًا بأن رئيس الجمهورية منتخب من الشعب – فما قيمة الانتخاب ؟ وما قيمة الشعب ؟ (الناشر) .

(٢) وكم فى فكر هؤلاء من التناقضات والترهات ! !

الأول عن صاحب الشريعة له الولاية العامة ، أى مبدأ عموم الولاية على جميع عباد الله وهو صاحب جميع السلطات فى الدولة ، ورث ذلك عن القديس بطرس الذى ورثه بدوره وأخذه عن السيد المسيح . وبناءً عليه خرجت الكنيسة أيامها على الناس بالنظرية المشهورة باسم : « نظرية السيفين[1] » وفحواها : « أن الله خلق لحكم العالم سيفين ، أحدهما روحى سلمه للبابا والثانى زمنى سلمه للإمبراطور عن طريق البابا » .

وفى ولاية الفقيه – مع الفارق – يتسلم رئيس الجمهورية السلطة ويحرم منها عن طريق الفقيه القائد . والفقهاء عند الخمينى أوصياء الرسول من بعد الأئمة كما قال باللفظ الواحد[2] :

> « الفقهاء هم أوصياء الرسول ﷺ من بعد الأئمة وفى حال غيابهم وقد كلفوا بالقيام بجميع ماكلف الأئمة (ع) بالقيام به » .

اللغز المحير :

هناك لغز محير . وسؤال يفرض نفسه :

– لماذا رفض « الخمينى » فى تطبيقه العملى لولاية الفقيه القيام بتشكيل الحكومة ورئاسة الجمهورية بنفسه ؟ !

---

(١) النظم السياسية والقانون الدستورى د . فؤاد العطار – دار النهضة العربية عام ٦٤/٦٥ ص ١١٦ .

(٢) الحكومة الإسلامية للخمينى إعداد د . حسن حنفى ص ٧٥ .

- ألم يقل « الخمينى » فى دروسه النظرية عن ولاية الفقيه[1] :

« وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل . . »

وقال أيضًا[2] :

« وبما أن حكومة الإسلام هى حكومة القانون فالفقيه هو المتصدى لأمر الحكومة لاغير » .

وقال أيضًا[3] :

« وكل هذا إنما هو دعوة صريحة إلى تشكيل حكومة إسلامية يقودها الفقهاء العدول » .

وفى إيران اليوم رئيس للوزراء وفوقه رئيس للجمهورية وفوق رئيس الجمهورية القيادة ممثلة فى الفقيه العالم أى القائد والوصى ! ! فما معنى هذا ؟ !

● معناه أن مفهوم الحكومة والحاكم عند الخمينى يختلف عن مفهوم ذلك فى أى مكان فى العالم اليوم ، وفى أى كتاب من كتب علم القانون الدستورى والنظم السياسية .

● فالحكومة والحاكم فى ظل مفهوم العصر هما سلطة « التنفيذ » التى يقابلها سلطتان : « تشريعية » و « قضائية » وكل سلطة من

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٤٩ .
(٢) نفس المرجع السابق ص ٧٠ .
(٣) نفس المرجع السابق ص ١٤٩ .

الثلاث قادرة على أن تحاسب الأخرى وتوقفها عند حدها . .

● **أما فى ظل ولاية الفقيه عند الخمينى فالحاكم القائد يجب أن يكون فقيهًا عالمًا ، ثم هو من قبل ومن بعد صاحب ولاية عامة على جميع أبناء الشعب بما فيهم العامة ، وكذلك الخاصة من أفراد السلطات الثلاث من القضاة والمشرعين والمنفذين ، وهو صاحب ولاية اعتبارية ويملك من الأمر بكلام الخمينى ما كان يملكه الرسول ﷺ وأمير المؤمنين (ع) فله ما كان لهما من ولاية على القضاة من حيث التعيين والعزل وكذلك على سائر العاملين فى الدولة ، مع الفارق فى المنزلة بينه من جانب ، وبين الرسول والأئمة من جانب .**

هذا على المستوى النظرى طبقًا لما ورد فى دروس الخمينى الفقهية عن ولاية الفقيه . . ولكن فى مجال التطبيق العملى يبدو أن الخمينى رأى أن يجمع أو يخلط بين الأمرين وبين المفهومين . . فخرج على الناس بتركيبة عجيبة وتوليفة شاذة تجمع بين مفهوم نظام الحكم الحديث بسلطاته الثلاث وبين مفهومه هو عن الحاكم والحكومة فى عرف ولاية الفقيه .

وأصبحت المحصلة النهائية ، وأصبح حصاد التطبيق العملى فى الواقع ممثلًا فى « صورة » و « حقيقة » :

● **صورة** : أننا أمام شكل ونظام من أنظمة الحكم المعاصرة ،

فهناك رئيس جمهورية منتخب من بين أكثر من مرشح فى ظل حزب سياسى أو أكثر ، وله عدد محدد من فترات الرئاسة بنص المادة الرابعة عشرة بعد المائة والتى تقول : « ينتخب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب لمدة أربع سنوات ويمكن انتخابه ثانية بصورة متوالية لدورة واحدة فقط » وهناك سلطة تشريعية ومجلس الشورى الوطنى بنص المادة الثانية والستين من الدستور يتألف من نواب الشعب الذين ينتخبون مباشرة وبالاقتراع السرى .

وهناك سلطة قضائية ، طبقًا للمادة السادسة والخمسين بعد المائة والتى تقول :

« السلطة القضائية هى سلطة مستقلة . . » .

●**وحقيقة** : أننا أمام نظام من أنظمة الحكم الفردى يتحكم فيه بمفرده صاحب الولاية على الجميع الفقيه القائد الجالس هناك – خارج اللعبة – المتربع على عرش السلطة مدى الحياة لا دخل له بمبدأ « تحديد فترة الرئاسة » ولا تؤثر فيه ولا تنال منه « معارضة برلمانية » أو « رقابة قضائية » ! ! وهو الكل فى الكل حتى الممات ! !

وكل ما ورد فى أمر عجزه أو عدم صلاحيته وعزله فتنص عليه وتحكمه المادة الحادية عشرة بعد المائة من الدستور والتى تقول : « إذا عجز القائد أو أى واحد من أعضاء (مجلس القيادة) عن أداء الوظائف القانونية للقيادة أو فقد واحدا من الشرائط المذكورة فى المادة التاسعة بعد المائة يعزل عن منصبه . تشخيص هذا الأمر هو من مسئولية مجلس الخبراء المذكور فى المادة الثامنة بعد المائة » .

والمادة الثامنة بعد المائة تقول :

« يعد القانون المتعلق بعدد وشروط الخبراء وكيفية انتخابهم والنظام الداخلى لاجتماعات مجلس الخبراء بالنسبة للدورة الأولى بواسطة الأعضاء الفقهاء فى مجلس المحافظة على الدستور وبأكثرية آرائهم ويصادق عليه قائد الثورة الإسلامية . . » .

أى أن الخمينى قائد الثورة الإسلامية هو الذى يصادق على القانون الخاص بالخبراء . . والخمينى هو الذى يقوم بتعيين فقهاء مجلس المحافظة على الدستور المسئولين عن إعداد القانون الخاص بالخبراء ! !

أى الخمينى هو المتحكم فى القانون الخاص بتشكيل الهيئة المنوط إليها تشخيص أمر عجزه وعزله من عدمه ! !

ولا دخل فى ذلك لنواب الشعب المنتخبين أو السلطة القضائية ! !

فالفقيه القائد هو الخصم والحكم وصاحب الولاية العامة ! ! يا سبحان الله ! !

وإذا كان الخمينى يقيس فعلا على ما كان من ولاية لرسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام ، وما كان لأمير المؤمنين على رضى الله عنه وأرضاه . . وبنى على ذلك حقه فى الولاية على القضاة والمشرعين . . فقد كان الوضع الطبيعى يحتم عليه أن يكون هو الحاكم أى رئيس الجمهورية ، فلم يكن تحت الرسول ولا تحت أمير المؤمنين حاكم آخر . . كان كل منهما بمثابة الحاكم فى عهده ، لأنه لا معنى

لازدواج نفس المنصب . . منصب الرئاسة والقيادة . ورحم الله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب حيث قال : « هيهات لايجتمع سيفان فى غمد واحد » .

وإذا كان الخمينى قد وافق على الدستور الإيرانى الجديد بالصورة التى صدر بها ، وأكثر الأفكار والمبادئ والصيغ والضمانات الواردة به مأخوذة عن الفكر السياسى الغربى الحديث . . وإذا كان الخمينى قد سلم بأن السلطات الثلاث – تشريعية ، وتنفيذية ، وقضائية – ومبدأ تحديد فترة الرئاسة والمعارضة البرلمانية والرقابةالقضائية ومبدأ المشروعية ، مما تتقبله روح الشريعة الإسلامية . . كان الوضع الطبيعى يحتم عليه من باب الصدق والأمانة أن يتحرى ويدرك (وهو يدرك بالطبع وبالقطع) الحكمة والهدف ومن المقصود من وراء هذه التقسيمات والمبادئ والضمانات ؟ ! إنها فى بلادها إنما وضعت من أجل كبح جماح شهوة السلطة والتسلط ومقاومة حكم الفرد ، والمقصود بها أكبر رأس فى البلاد ! ! والمستهدف معاملة الخصوم السياسيين بأسلوب حضارى لا دموية فيه .

- فكيف يعفى نفسه منها ويطبقها على من دونه ؟ وما قيمتها بعد ذلك ؟
- ماقيمة المادة الرابعة عشرة بعد المائة وتحديد فترة الرئاسة بفترتين ، إذا كانت تطبق على من دونه ولا تطبق عليه ؟
- وماقيمة مبدأ المشروعية والتشدق بالمساواة أمام القانون ؟ وماقيمة

المادة الثانية عشرة بعد المائة وقولها :

« القائد أو أعضاء (مجلس القيادة) متساوون أمام القانون مع بقية أفراد الشعب . . . . » .

- ماقيمة ذلك إذا كان القائد وأكبر رأس فى البلاد لايسأل أمام البرلمان أو السلطة القضائية ، ويعامل بنفس الأسلوب الذى يعامل به أقرانه من حكام البلاد التى أخذوا عنها مواد دستورهم الجديد ؟ !

ولا حرج ولا اعتراض طبعًا على النقل من الآخرين مادامت روح الشريعة و « المصالح المرسلة » تسمح بذلك . ولكن المصيبة فى النقل المغرض ، والنقل مع الهوى ، والاستثناء والمجاملة . ! !

يقول الدكتور موسى الموسوى فى مجال نقده للخمينى وهو من المعارضين له ولنظامه[1] :

« متى كان فى عهد الرسول العظيم مناصب باسم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء ومرشد الثورة ومجلس للنواب يسن القوانين ومحاكم الثورة واللجان الثورية ودائرة الأمن العامة (ساواما) بدلا من السافاك القديم ، ومجلس الخبراء وعشرات من المناصب المستحدثة الأخرى التى تمثل البيروقراطية الغربية . . » .

---

(١) الثورة البائسة - د . موسى الموسوى ص ٧١ - ٧٢ .

وليس فى ذلك ما يستوجب النقد ، ولا محل ولا وجه للاعتراض من هنا ! ولا تؤكل الكتف من هنا ! فالإسلام شريعة خاتم الأنبياء . . شريعة كل زمان ومكان حتى آخر الزمان . . سرّ خلودها وعظمتها يتمثل فى نزولها وقيامها على أساس – إجمال ما يتغير وتفصيل مالا يتغير – ! !

والسياسة ونظم الحكم من المعاملات والعادات التى تتغير بتغير الزمان وتطوره ، وليست من العبادات الثابتة مهما تغير الزمان والمكان – لذلك اكتفت الشريعة فى مجال السياسة ونظام الحكم بفرض واشتراط مبادىء عامة يلزم توافرها وعدم الخروج عليها . وكل نظام ينجح فى توفيرها ، وكل أسلوب ومنهج يوصل لتحقيقها مقبول تحت أعطاف الشريعة الإسلامية . وأهم هذه المبادىء كما هو معلوم ومشهور : [الشورى والعدالة والحرية والمساواة وعدم الظلم واحترام حقوق الأقليات] . .

وكل نظام ينجح فى توفير هذه المبادىء ، وكل ضمانات الحرية السياسية التى توصل لذلك ، ولا تحل حرامًا ولا تحرم حلالا ، وينجح فى جلب مصلحة « محققة » و « عامة » مقبولة تحت سقف الإسلام ، وعبر باب « المصالح المرسلة » كأصل من أصول الفقه ، لهو نظام من أنجح النظم السياسة ويتحدى أعتى الديمقراطيات فى العصر الحديث .

كذلك من بين هذه الضمانات . بل من أهمها جميعًا مبدأ الفصل بين السلطات وذلك لا يكون إلَّا بعد توزيع الأعمال على سلطات

ثلاث : [تنفيذية : لها حكومة ووزراء ورئيس وزراء ورئيس جمهورية وأجهزة أمن ، وتشريعية : لها مجلس نيابى ، ثم قضائية] .

ومبدأ الفصل بين السلطات بالإضافة إلى الاستفادة منه فى تحقيق ميزة التخصص وتقسيم العمل ، إلا أنه بالأساس والأهم يضمن عدم تركيز السلطة فى جهة أو فرد واحد ، ويضمن رقابة كل سلطة على الأخرى وتمكين كل سلطة من أن توقف الأخرى عند حدها منعًا للشطط والانحراف بالسلطة . فكيف ترفض روح الشريعة تقسيمات وتفريعات ومبادئ وضمانات من هذا النوع تحت أعطاف نظام الدولة فى الإسلام ؟

لا عيب فى ذلك ولا اعتراض من هذا الوجه على الإطلاق ، بل من باب « المصلحة المرسلة » يتحتم العمل والأخذ بذلك وخاصة فى ظل نظام الدولة الحديثة ذات المشاكل المعقدة اليوم .

ولكن المصيبة الكبرى واللغز المحير فى ولاية الفقيه بقيادة الخمينى أن يعفى من ذلك كله أهم المناصب وأخطرها جميعًا . . منصب الفقيه القائد الأعلى للبلاد صاحب القرار النهائى والذى من أجله هو ومن يجلس مكانه وضعت أصلا هذه الضمانات ! ! !

خلاصة الأمر :

- أن مصيبة التطبيق العملى لولاية الفقيه بقيادة الخمينى فى حقيقة أمرها تتمثل أولا فى المادة العاشرة بعد المائة من دستور إيران الجديد ببنودها وفقراتها العشرة والتى تمنح فردًا واحدًا – مهما كان وزن ووضع هذا الفرد – كل هذه السلطات ! !

- والمصيبة الثانية تتمثل فى التعتيم وعدم وضوح الرؤية بخصوص محاسبة هذا الفرد ، وكيفية توجيه الاتهام إليه ، وعزله إذا أخطأ أو كبر وشاخ أو مرض ، وافتعالهم واختلاقهم لذلك ماسمى بلجنة « الخبراء » رغم وجود السلطة التشريعية والسلطة القضائية وهما وحدهما أصحاب الحق فى ذلك ، بل أصحاب الاختصاص الأصيل فيه ! !

- وثالثة الأثافى أى المصيبة الثالثة بحق أن يكون هذا الفرد أو القائد ، الذى منحه الدستور كل هذه السلطات ، والجالس على عرش الولاية مدى الحياة ، هو الذى يختار ويحدد من يخلفه فى حكم بلاده . . أى أن يكون هذا الفرد القائد هو المتحكم فى أمر بلاده ومصير شعبه حيًّا وميتًا ! ! تقول المادة الخامسة من الدستور :

> « تكون ولاية الأمر والأمة فى غيبة الإمام المهدى عجل الله تعالى فرجه فى جمهورية إيران الإسلامية للفقيه العادل التقى العارف بالعصر ، الشجاع المدير والمدبر الذى تعرفه أكثرية الجماهير وتتقبل قيادته ، وفى حالة عدم إحراز أى فقيه لهذه الأكثرية فإن **القائد أو (مجلس القيادة)** المركب من الفقهاء جامعى الشرائط يتحمل هذه المسئولية وفقًا للمادة السابعة بعد المائة »

إن نظامًا يتحكم فى سلطاته الثلاث ، ويهيمن على كل صغيرة وكبيرة فيه ، رجل واحد مدى الحياة ويتحكم فى اختيار من يخلفه على زمام الأمور فى البلاد من بعده ، ويعفيه شعبه من الحساب وحق توجيه السؤال والاتهام لايمكن تصنيفه دستوريًا وسياسيًا إلَّا كواحد من أنظمة حكم الفرد[1] ، بكل ما يحمله لأبناء شعبه من مآسٍ وما يحمله لبلده من مصير مجهول ! !

ومحصلة تجربة من هذا النوع ، وحصاد التطبيق العملى لولاية ونظام بهذا الشكل على المدى الطويل ، وفى غالب الأمر حصاد هش وغث ، ومالم يحدث ذلك فى ولاية « الخمينى » حدث فى ولاية غيره ، وإن كان « منتظرى » أو غيره كائنًا من كان . . مابقى نظام ولاية الفقيه خاليًا من ضمانات حماية البلاد من قرارات وتجاوزات الفقيه القائد . . أكبر رأس فى البلاد والجالس المتربع والمتصدر على عرش الولاية .

ومن الطبيعى جدًّا والمتوقع فى ظل ولاية من هذا النوع ، ونظام بهذا الشكل ، أن يسقط آلاف الضحايا ، وتملأ السجون والمعتقلات من جديد ، ويهرب إلى خارج الحدود من جديد المعارضون السياسيون من شتى الاتجاهات والتيارات . بل ومن أنصار الثورة ورجالها فى بادىء الأمر . . ويقتل الآلاف لمجرد انتمائهم لمنظمة

---

(١) بل إن البابا فى العصور الوسطى لم يصل إلى هذه الدرجة (الناشر) .

خلق . . ويقتل الآلاف لتجاسرهم وتظاهرهم ضد الولاية وهتافهم بسقوط أو بموت الخمينى

ومن الطبيعى أن يشتعل سعار الطائفية المذهبية إلى حد تكفير إخوانهم فى الإسلام من أهل السنة ورفع شعار[1] :

« سنحرر الكعبة والقدس وفلسطين من أيدى الكفار »

ومن الطبيعى أن تظهر واضحة جلية لكل ذى عينين بصمات حكم الفرد والرأى الواحد على أكثر مشاكل وأزمات العهد ابتداء من « أزمة الرهائن الأمريكيين » وحتى « حرب الخليج » مأساة المآسى وأكثر الأحداث ارتباطًا وتزامنًا مع عهد الولاية منذ أعوامها الأولى وحتى الآن ، وأكثر الأمثلة والنماذج شاهدًا على تحكم رأى الفرد .

---

(١) الفتنة الخمينية – رسالة فضيلةالشيخ محمد عبد القادر آزاد رئيس مجلس علماء باكستان ١٤٠٦هـ ص ٩ .

مأساة حرب الخليج

تعتبر حرب الخليج من أحط الحروب التى شهدها العالم الإسلامى فى النصف الثانى من القرن العشرين الميلادى . وهى واحدة من هذه الحروب « الرديئة » التى تشتعل فجأة بين المسلم والمسلم ولأتفه الأسباب ، وتستمر نارها موقدة إلى ما شاء الله بلا رحمة ، وبكل الضراوة والقسوة وبغير مبرر معقول، وبكل الحقد والغل والضغينة والغباء !

ففى النصف الأول من القرن العشرين كانت جميع الحروب التى خاضها المسلمون من الحروب « المقدسة » . . كانت جهادًا فى سبيل الله وكفاحًا مشرفًا ضد مستعمر أجنبى غاصب . كانت كفاحًا ضد الاستعمار الهولندى فى أندونيسيا . . وضد الاستعمار البريطانى فى مصر والسودان والعراق وفلسطين . . وضد الاستعمار الفرنسى فى سوريا ولبنان وتونس والجزائر والمغرب . . وضد الاستعمار الإيطالى فى ليبيا وهكذا .

كان الكفاح مشرفًا وكانت الحروب مقدسة بمعنى الكلمة ، هويتها واضحة ومعلومة ، وغرضها مقدس ونبيل ، وأسبابها قوية ومعروفة ، وكانت واجبًا شرعيًّا والتزامًا وطنيًّا ، وكان حال المسلمين من ورائها إذا قلبته على أى الوجوه وجدته خيرًا بإذن الله ، فنصيبهم على أى الأحوال : إحدى الحسنيين إما « النصر » أو « الشهادة » ! !

أما فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين ، وإذا استثنينا كفاح الشعب الفلسطينى ضد الاستعمار الصهيونى ، وكفاح الشعب الأفغانى ضد الاستعمار السوفييتى ، نجد أن العالم الإسلامى قد شهد

عددًا لا يستهان به من هذه الحروب الشاذة والغريبة ، حتى أصبح ذلك يشكل ظاهرة كريهة تميز هذا الزمان بالنسبة للمسلمين ، فنستطيع تسميته بعصر أو زمان « الحروب الرديئة » . ومنها حرب اليمن بين مصر واليمن – وحرب تشاد بين تشاد «حسين حبرى» وتشاد « جوكونى عويضى » – وحرب الصحراء وأطرافها المغرب والجزائر وجبهة البوليساريو – وحرب المخيمات بين فلسطين ولبنان وعلى وجه التحديد بين منظمة التحرير الفلسطينية – ومنظمة أمل الشيعية وأسوأها وأحطها وأخطرها جميعًا حرب الخليج بين إيران المسلم والعراق المسلم ! !

وإذا التقى المسلمان بسيفيهما فلا خلاف على أن المستفيد الوحيد من وراء ذلك هو غير المسلم ، والخاسر فى جميع الأحوال هو المسلم . ولذلك لا تشتعل الحرب بين شعبين مسلمين إلا وجدت من الأيدى الخفية والجهات الأجنبية مامن شأنه العمل والسعى جاهدًا من أجل اشتعال أوارها أطول مدة ممكنة .

وحرب الخليج دخلت عامها السابع ، ويقدر الخبراء الأوربيون الخسائر من ورائها فى ستة أعوام مضت بما قيمته ٤٦٠ أربعمائة وستون مليار دولار خسارة مادية ، وأكثر من مليون قتيل وجريح خسارة بشرية[1] . وفى الوقت الذى تدخل فيه حرب الخليج عامها السابع دخل اقتصاد بلد مسلم كمصر حجرة الإنعاش فعلا ، وأصبحت كنانة الله فى أرضه مهددة بوقوع انهيار دستورى بسبب

---

(١) جريدة الأخبار القاهرية الصادرة فى يوم ٤/ ٩/ ٨٦ مقال للسياسى العراق محمود الدرة .

ذلك ، وكل مشاكلها الاقتصادية تتجمع فى قروضها وديونها التى تقدر بثلاثين مليار دولار . وبحسبة بسيطة يدرك المرء أنه لو وجد بين بلاد المسلمين اليوم خمسة عشر بلدًا تمر بنفس الظروف الصعبة التى تمر بها مصر ، لكان ماخسره المسلمون فى حرب الخليج اللعينة فى ستة أعوام فقط كافيًا لأن يقيلها جميعًا من عثرتها وينقذ اقتصاد خمسة عشر بلدًا مسلمًا مهددة بالضياع . . وأما خسارة المسلمين البشرية فى ستة أعوام فقط من عمر هذه الحرب الرديئة فيقابل ثلث تعداد إسرائيل ! !

والمستفيد الوحيد من هذه الحرب الرديئة هم أعداء المسلمين استفادة « مباشرة » واستفادة « غير مباشرة » .

وتتمثل الاستفادة غير المباشرة : فى إضعاف المسلمين ، وفى هذه الخسارة المادية والبشرية التى لحقت بالمسلمين على الجبهتين الإيرانية والعراقية .

أما الاستفادة المباشرة : فتتمثل فى تنمية وازدهار اقتصاد أعداء المسلمين من جراء بيع ما لديهم من أسلحة تقليدية ليسوا فى حاجة إليها الآن ، لكل من إيران والعراق ، فالجانب الكبير مما خسره المسلمون فى هذه الحرب اللعينة تم دفعه ثمنًا للسلاح الأجنبى ، وساهم ذلك فى استمرار تشغيل المصانع الحربية التقليدية لدول العالم الكبرى وتصريف منتجاتها الراكدة ! !

ومن هنا كان حرص هذه البلاد على التخطيط باقتدار لاستمرار

مثل هذا النوع من الحروب بين أبناء المسلمين أطول مدة ممكنة ، مع الحرص فى الوقت نفسه على تعادل كفتى القتال إلى ماشاء الله دون حسم ، فلا غالب ولا مغلوب ! !

لذلك كان أهم مايجب على جماعة المسلمين مفكرين وسياسيين شرعًا وعقلًا ، إزاء هذا النوع من الحروب الرديئة هو أولا وقبل كل شيء تكتيل كل الجهود وتركيزها نحو العمل على وقف الحرب أولا وبأى ثمن ، حقنًا لدماء المسلمين من جانب ، وسدًّا لهذا الباب الخطير الذى تتدفق من خلاله أموال المسلمين لأعداء المسلمين مقابل أسلحة تقليدية بالنسبة لهم لا تمثل أكثر من خردة وحديد علاه الصدأ لم يعد له أى قيمة عندهم .

ووقف الحرب هنا مقدم على البحث فى معرفة المعتدى من المعتدى عليه ، ومَنْ الظالم ومَنْ المظلوم ؟ ! كما أن وقف الحرب هنا ليس بالأمر السهل أو الهين . وإنما هو أقرب إلى المستحيل منه إلى الممكن ! ! وذلك أيضًا بسبب نوع آخر من التخطيط المحكم من جانب أعداء المسلمين ضد المسلمين . وهو تخطيط قديم أحكمت حلقاته فى بداية هذا القرن العشرين ، وهو غير هذا التخطيط المتزامن والمصاحب للحظة اشتعال هذا النوع من الحروب .

وبيان ذلك باختصار شديد أن الحلفاء والصهيونية العالمية فى بداية العشرينات من هذا القرن العشرين ، كانوا قد سددوا باقتدار ضربتهم القاضية لقلب الأمة الإسلامية مباشرة ، أى فى مقتل . . وذلك حينما استخدموا صنيعتهم « كمال أتاتورك » فى إلغاء الخلافة والقضاء على

فكرة الوحدة الإسلامية . ومن يومها والعالم الإسلامى مجرد دويلات علمانية مبعثرة كالغنم الشاردة فى الليلة الشاتية بغير رئاسة عامة قادرة على إصدار القرار المطاع ، أو تنفيذ حكم من الأحكام على واحدة من هذه الدول أو الدويلات بمعنى أصح ! !

● ● وهذا وحده يعنى عدم القدرة على وقف أى حرب تشتعل اليوم بين بلدين مسلمين لعدم القدرة على تنفيذ الحكم الشرعى الواجب فى مثل هذه الحالة . فالحق تبارك وتعالى يقول :

﴿ وَإِنْ طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِى تَبْغى حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ ، فَإِنْ فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ، إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمقْسِطِينْ[1] ﴾

والخطاب هنا فى قول الحق تبارك وتعالى ليس موجهًا بطبيعة الحال إلى هيئة الأمم أو مجلس الأمن أو دول عدم الانحياز . . وإنما لرئاسة إسلامية مؤمنة قادرة على تنفيذ الحكم وقتال الفئة الباغية . . وكانت ممثلة قديما فى الخلافة وجيش الخلافة ، وإلغاء الخلافة بغير بديل جعل المهمة صعبة ومستحيلة . وجعل استمرار اشتعال أى حرب بين بلدين مسلمين اليوم رهن بإرادة فردية بحتة هى إرادة حكام البلدين المتحاربين . . وحسب عقلية كل منهما وقدر دينه ، وما يدور فى

---

(١) سورة الحجرات الآية ٩ .

خلد كل منهما وفى طوية نفسه من حقد وضغينة ، أو أحلام توسعية وأطماع قومية أو نزعة ونعرة طائفية ومذهبية ؟ !

ولولا كارثة ٥ يونيو ٦٧م ما انتهت حرب اليمن وربما استمرت حتى الآن ، ولن تنتهى حرب الخليج فى غالب الأمر إلّا بكارثة من هذا النوع ! !

وحرب الخليج بين العراق وإيران دخلت عامها السابع دون توقف ، وكل فريق يدعى أنه صاحب حق ، ولكل فريق من الأنصار داخل بلاده وخارجها على امتداد العالم الإسلامى من يؤيد وجهة نظر صاحبه ويستميت فى الدفاع عنها .

فالعراق : يدعى وجود تحرشات على حدوده فى بداية الأمر ونوايا عدوانية سيئة من جانب إيران ذات أهداف توسعية قومية وطائفية . أى غزو فارسى يحلم بإقامة دولة شيعية على أرض العراق .

ولما اشتد وطيس الحرب وامتلأت الصدور بالغل بلغت الأمور بالعراق المسلم إلى حد مخاطبة إخوانهم المسلمين فى إيران بالمجوس وعبدة النار . .

أما إيران : فيرى الحق معه بدون منازع ، وأن العراق هو الذى اعتدى أولا ، وأن اعتداءه جاء على جانب كبير من انتهاز الفرص إذ وقع على العهد الجديد فى إيران وداهمه والثورة فى قمة نجاحها ، والولاية فى بداية قيامها ، فحرمهم فرصة إعادة ترتيب الأوراق ، وتنظيم البيت الجديد على مهل وفى تروٍّ وطمأنينة ، وزاد من

ربكتهم ، ونال من فرحتهم ، وضاعف من معوقات استقرارهم واستمرارية نجاحهم .

ولما اشتد وطيس الحرب وامتلأت الصدور بالغل راح إيران المسلم يعلن تكفير السلطة الحاكمة فى العراق . . ويشترط لقبول الصلح ووقف الحرب سقوط صدام ودفع العراق التعويض المناسب لخسائر إيران فى الحرب . . والمتطرفون فى حبهم لخمينى والثورة الإيرانية هنا وهناك . . راحوا يناصرون الجبهة الإيرانية ووجهة النظر الخمينية مؤيدين على طول الخط مطالبين بالمزيد من الصمود والاستمرار حتى يسقط البعث . . وتسقط كل النعرات القومية والدعوات الجاهلية ، ويسقط كل تلاميذ « ميشيل عفلق » وصنائعه فى العالم الإسلامى .

واستمرت الحرب دون انقطاع باستمرار عمر ولاية الخمينى ، واستمر سقوط الضحايا على الجانبين من الكبار والصغار بالآلاف . . واستمر قصف المعسكرات والمدن والموانى وتخريب المنشآت وهدم المصانع وحرق النفط وآباره ونسف مستودعاته وناقلاته . . وآلاف الضحايا على الجانبين وآلاف الأسرى فى البلدين هم فى النهاية من أبناء المسلمين ! !

وما تم تخريبه وتدميره ونسفه وهدمه هو فى النهاية ، وعلى الجانبين مال المسلمين ! !

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن وبالنسبة لمقام الحديث ورأس الموضوع محل النظر والبحث :

- ما علاقة هذا كله بولاية الفقيه ؟ أى ما علاقة مأساة حرب الخليج بولاية الفقيه كنظرية وكتطبيق عند « الخمينى » ؟
- وجواب ذلك توضحه ثلاثة أمور على درجة كبيرة من الأهمية وهى :

١ - مدى علاقة ولاية الفقيه عند الخمينى بالديكتاتورية وحكم الفرد .

٢ - مدى علاقة ولاية الفقيه عند الخمينى بالتعصب الطائفى .

٣ - مدى علاقة ولاية الفقيه عند الخمينى بالخبرة السياسية لدى الحاكم .

(١) ولاية الفقيه وحكم الفرد

إن حرب الخليج ومثيلاتها وأخواتها من الحروب الرديئة وراءها سبب واحد مشترك ، أو قل إن شئت مرض واحد مشترك عند أغلب حكام المسلمين اليوم . وهذا السبب أو هذا المرض هو سرّ اندلاع هذا النوع من الحروب ، وسرّ استمرار اشتعالها ، وعامل كبير من عوامل القدرة على وقفها . . وأولى بكل المخلصين من أهل السنة والشيعة على حد سواء تركيز الاهتمام وتسليط الضوء حاليا على هذا السبب بالذات بدل الانقسام والانحياز إلى فريق دون الآخر مما يزيد النار اشتعالا ! !

وهذا السبب أو هذا المرض يتلخص فى كلمة واحدة هى ديكتاتورية الحاكم وتسلطه وانفراده وحده بأخذ القرار مهما أعلن النظام ، ورغم كل ما يقال عن مؤسسات ومجالس استشارية ، فجميعها مؤسسات ومجالس شكلية بغير ضمانات حقيقية ، والكل يعلم ذلك ! !

إن صدام حسين هو وحده صاحب قرار إعلان الحرب على إيران[1] ، ولم يكن أى عراقى يومها يقدر أو يجرؤ على أن يخالفه الرأى أو يعترض على قراره ! !

---

(١) هذا على افتراض أن العراق هو الذى أعلن الحرب والمؤلف نفسه ذكر الشكوك فى هذا ، ولدى العراق أكثر من مائة وثيقة تثبت حالات اعتداءات إيران واستفزازاتها منذ قامت الثوة . . وكأن الحرب كانت من أهدافها ! ! (الناشر) » .

والخمينى هو وحده الذى يملك قرار استمرار هذه الحرب أو وقفها وقبول الصلح . ولو أن شعب إيران كله أجمع رأيه اليوم على قبول الصلح ووقف الحرب ، ورأى الخمينى وحده عكس ذلك لكان القرار قرار الخمينى ، والرأى رأى الخمينى ! !

ولم يكن هناك مصرى واحد يستطيع أن يخالف عبد الناصر أو يناقش قرار حربه على أرض اليمن ، وإلى متى تستمر ومتى ينسحب ؟ ! وهكذا ! !

ولكن المصيبة مضاعفة والأمر أدعى لمزيد من الأسى وأدهى وأمرّ فى حالة رجل كالخمينى ، وفى ظل ولاية الفقيه ورفع شعار الحكومة الإسلامية لأن المتوقع والمفروض من الحاكم إذا كان فقيهًا ورجل دين ، أن يكون قراره أكثر حكمة وأكثر رحمة وأكثر تدينًا وحنكة من الحاكم إذا كان عسكريًّا أو مدنيًّا ومن غير رجال الدين ! !

فالمرء يسأل ويحاسب على قدر دينه ! !

والخمينى يدرك جيدًا قول الحق تبارك وتعالى :

﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ[(١)] ﴾

ويعلم جيدًا قول رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام :

« إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول فى النار . قيل يا

(١) سورة الأنفال الآية ٦١ .

رسول الله ، هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : إنه أراد قتل صاحبه »[1] .

ويدرك جيدًا قول الحق تبارك وتعالى :

﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى[2] ﴾

وما كان له – وهو العالم الفقيه العادل – أن يأخذ أبناء المسلمين من البلدين وأموال المسلمين من نفط وثروات فى البلدين بجريرة قرار فردى من جانب صدام حسين كما يرى . . وإيران هو القادر الآن على وقف الحرب أو استمرارها . وهو صاحب القرار فى إيران الآن(!!)

ويدرك قول الحق تبارك وتعالى :

﴿ الَّذِينَ يُنفِقُون فى السَّرَّآءِ وَالضَّرَّآءِ وَالكَاظِمِينَ الْغَيظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾[3] .

وهو كفقيه وعالم ورجل دين أقدر من غيره على أن يكظم غيظه ويطلب منه العفو عن الناس قبل أن يطلب من غيره حقنًا للدماء وحفاظًا على أبناء المسلمين وأموالهم (!!)

ولكن ولاية الفقيه – كما كتبها وكما طبقها الخمينى – كانت السبب فى مساواة الحاكم الفقيه المتدين بالحاكم العلمانى المندفع

---

(١) أخرجه الشيخان فى الصحيحين .

(٢) سورة فاطر من الآية ١٨ .

(٣) سورة آل عمران الآية ١٣٤ .

والمتهور ، فكل نظام حكم وكل ولاية تمنح « سلطة » بغير « ضمانات » حقيقية فعالة لحساب وعقاب من يجلس على عرش هذه السلطة . . تميل الولاية ويجنح النظام حتما بصاحب السلطة يومًا فيحيد عن جادة الصواب ، ويصبح ديكتاتورًا ينفرد برأيه ، سواء كان فى الأصل عسكريًّا أو مدنيًّا . فقيهًا أو علمانيًّا ! !

ولنا أن نسأل : ما الذى أضافته ولاية الفقيه هنا . وما الجديد الذى جاءت أو احتاطت به ولاية الفقيه لمثل هذه الأزمات المصيرية والظروف الحربية الدامية حتى يصدر قرار الفقيه الحاكم أكثر رحمة وأكثر عقلا وأكثر تريثًا من قرار العسكرى الهائج أو الحاكم الفاسد أو الشاه الطاغية ؟

لا جديد . لم تضف ولاية الفقيه شيئًا على الإطلاق ، فالخمينى فى حرب الخليج هو نفسه عبد الناصر فى حرب اليمن ! ! والخمينى مع خصومه من المعارضين السياسيين هو نفسه معمر القذافى وعبد الناصر ونميرى وحافظ الأسد . . لا فرق بين فقيه عالم وعسكرى فاجر ! !

فالسياسة وأنظمة الحكم « ضمانات » قبل أن تكون مجرد « شعارات » ، وهى أنظمة حقيقية ومؤسسات قبل القيادات والزعامات ! !

(٢) ولاية الفقيه والتعصب الطائفى

ولاية الفقيه بقيادة الخمينى ولاية « شيعية » نصًّا و روحًا ، والصبغة الطائفية والنعرة المذهبية المتعصبة معلنةٌ بوضوح ، وصريحة وواردة فى النص الدستورى الرسمى ، وفى تصريحات القائد وفى تصرفات النظام مع الأقلية من أهل السنة ! !

ورد فى المادة الثانية عشرة من الدستور الجديد :

« الدين الرسمى لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفرى الاثنى عشرى. وهذه المادة غير قابلة للتغيير إلى الأبد . . »

وورد فى المادة الخامسة عشرة بعد المائة فى الشروط الواجب توافرها فى رئيس الجمهورية :

« . . . مؤمنًا ومعتقدًا بمبادئ الجمهورية الإسلامية والمذهب الرسمى للدولة » .

وورد فى بيان مطبوع للخمينى قوله[1] :

« إن محمدًا قد فشل فى هداية الشعوب العربية – والعياذ بالله – وسينجح الإمام المهدى فى هداية الإنسانية » .

---

(١) الفتنة الخمينية – رسالة فضيلة الشيخ محمد عبد القادر آزاد رئيس مجلس علماء باكستان الطبعه الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ص ٤٧

وورد فى بيان مطبوع للخمينى قوله[1] :

« الإيمان والجهاد فى عساكره أكثر من الإيمان والجهاد فى عساكر سيدنا محمد ﷺ وعساكر سيدنا على رضى الله تعالى عنه ».

ومن أقوال الخمينى وتصريحاته قوله[2] :

« إن رؤساء الدول الإسلامية كلهم غير مسلمين إلّا حافظ الأسد[3] » .

وحافظ الأسد هو الذى قتل فى مذبحة « حماة » وحدها ثلاثين ألف نسمة من خيرة أبناء أهل السنة ومن صفوة الإخوان المسلمين . ولكنه المسلم الوحيد بين حكام المسلمين فى نظر الخمينى لمجرد أنه علوى وشيعى ! !

ويرفض النظام الحاكم باسم الدين اليوم فى إيران منح أهل السنة حقهم فى أن يقوم بخطبة الجمعة مرة واحدة كل شهر فى المسجد الجامع بطهران إمام من أهل السنة . فهم يبلغون ٣٣ فى المائة من نسبة السكان فى إيران والشيعة ٦٧ فى المائة ، والمطلب عادل . فكيف ترفضه حكومة فقيه عالم عادل ؟ !

ويرفض النظام الحاكم اليوم فى إيران بقيادة الخمينى منح أهل السنة قطعة أرض اشتروها بغرض بناء مسجد فى طهران وسددوا ثمنها .

(١ ، ٢) نفس المصدر السابق .

(٣) الصلة وثقى بين نظام الخمينى ونظام الأسد : ومرجعها العقيدة الباطنية والعداء لأهل السنة (الناشر).

ولكن الفقيه العادل أصدر أوامره بمصادرة الثمن واغتصابه وعدم تسليم الأرض والسجن لمن سدد الثمن ؟ ! وهذا كله على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر طبعًا .

وبناء عليه ، ومادام الحال كذلك ، فمن حق ملايين المسلمين من أهل السنة فى مشارق الأرض ومغاربها التوجس خيفةً ، والاعتقاد بأن الإصرار على استمرار القتال من جانب الخمينى بأى ثمن ، إنما يحمل فى طياته نوايا وأحلامًا توسعية وليس لمجرد الثأر من صدام ، والحق فى تعويض ما من جانب العراق ! !

وهذه النغمة الطائفية المتعصبة من جانب النظام الحالى فى إيران أفقدتهم تعاطف الملايين من أهل السنة – فى المنطقة – معهم ، وجعلت غالبية الناس تنحاز تلقائيًا إلى جبهة العراق ، واعتباره البوابة الشرقية فعلا ، والتى لو سقطت سقط الجميع فى أثرها . . بل وجعلت « أهل السنة » من أهل العراق يستميتون فى القتال ومناصرة صدام وذلك خشية أن يصيبهم ما أصاب إخوانهم داخل إيران لو انتصر الخمينى فى حربه وزحفه ! !

وهكذا كانت الصبغة الطائفية الفاقعة فى « ولاية الفقيه » كتابةً وتطبيقًا على يد « الخمينى » سببًا فى تعقيد المشاكل وتصعيدها . وشعوب المسلمين هى التى تدفع الثمن فى النهاية . وياله من ثمن ! إذا كانت المشكلة حربًا من هذا النوع من الحروب الرديئة .

(٣) ولاية الفقيه والخبرة السياسية

لا يختلف اثنان على أنه إذا وجد الفقيه العالم الذى يجمع بجوار فقهه وعلمه فى دين الله ، خبرة سياسية وعسكرية واقتصادية على مستوى العصر ، تفوق ماعند غيره من رجالات الدولة ، فلاشك ولا خلاف على أن مثله أولى من غيره برئاسة الدولة والجلوس على عرش الولاية . ولكن فى ظل ظروف العصر المعقدة وبعد ما تشعبت وتفرعت المشاكل والمسائل من النادر وجود مثل هذا الرجل الموسوعة فى الدين والسياسة على نفس المستوى وبنفس القدر .

وكان على الخمينى الاحتياط وعمل ألف حساب لهذه النقطة الحساسة والشائكه بالذات ، وهو يتناول ولاية الفقيه تدريسًا وتطبيقًا ، وكان ذلك يحتم عليه الاستفادة من خبرة الآخرين ورصيد من سبقوه من مسلمين وغير مسلمين .

كان عليه الاستفـادة استفادة حقيقية والنقل بأمانة من مدرسة الفكر السياسى الغربى الحديث . . ومادام مصرًّا على أن يكون قائد البلاد والحاكم فى ظل جميع الظروف والأحوال فقيهًا من رجال الدين المتخصصين فأضعف الإيمان وأقل ما يجب عمله هنا من باب الحرص والاحتياط عقلا وشرعا ألّا يعفى هذا القائد من أية مسئولية ويصبح خارج إطار الدائرة ، وأن يكون أول من يعامل ويحاسب طبقًا لضمانات الحرية السياسية ، فيطبق عليه مبدأ تحديد فترة الرئاسة ، وأن يكون مستهدفًا كغيره بل قبل المعارضة أو الشعب ، ومن الرقابة القضائية ! !

وكان عليه الاستفادة مما كتبه « ابن تيمية » فى « السياسة الشرعية » عن « الولايات » :

يقول ابن تيمية[1] : « الأصلح فى كل ولاية بحسبها » .

وفى تفسير ذلك يقول : « فالواجب فى كل ولاية الأصلح بحسبها ، فإذا تعين رجلان أحدهما أعظم أمانة ، والآخر أعظم قوة ، قدم أنفعهما لتلك الولاية وأقلهما ضررًا فيها ، فيقدم فى إمارة الحروب الرجل القوى الشجاع ، وإن كان فيه فجور على الرجل الضعيف العاجز وإن كان أمينًا .

ويقول فى معرفة الأصلح : « وذلك إنما يتم بمعرفة مقصود الولاية ومعرفة طريق المقصود ، فإذا عرفت المقاصد والوسائل تم الأمر » .

إن الخمينى لا يمكن أن يتنازل بسهولة أو يحيد لحظة عن رأيه فى شخص من يجلس على عرش الولاية ، فهو فقيه من علماء الدين . . وذلك عنوان كتابه وبيت القصيد فى ملحمته . ولكن أهم من ذلك « مقصود الولاية » عقلًا وشرعًا . ومقصود الولاية بالأساس تطبيق الإسلام بالعدل والرحمة ومصلحة إيران .

والسؤال الذى يفرض نفسه : أيهما أصلح لمقصود الولاية وأجدى وأنفع لمصلحة الإسلام ومصلحة إيران الآن ومنذ قيام الثورة ، وفى ظل ظروف العصر :

---

(١) السياسة الشرعية لابن تيمية تحقيق محمد إبراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور – دار الشعب ص ٢٧ – ٢٨ – ٣٣

> أن يجلس على عرش الولاية وعلى مناصبها القيادية رجال يحافظون على دينهم وخبرتهم السياسية والاقتصادية والعسكرية أوسع وأعمق من نوع « مهدى بازركان » و « أبو الحسن بنى صدر » و « قطب زاده » أم فقهاء من آيات الله خبرتهم السياسية أقل ؟ !

إن الخبرة السياسية مطلوبة ياقوم ، ولها أهميتها القصوى فى ظل الظروف التى تمر بها الولاية وطبقًا لمقصود الولاية .

● ويعزّ على المسلم أن يسقط كل هذا العدد من الضحايا بين صفوف المعارضة على يد حكام يرفعون راية الإسلام ويزعمون أنهم فقهاء فى دين الله !!

● ويعز على المسلم أكثر ذلك الموقف العسكرى الصعب الذى يمر به إيران اليوم وعدد ضحايا حرب الخليج وما تخلفه من خسائر بشرية ومادية ! !

وسواء شئنا أو لم نشأ ، سوف يذكر التاريخ على صفحاته بالبنط العريض : أن العراق لم يكن ليجرؤ على مجرد الاقتراب أو التحرش بحدود إيران فى عهد الشاه[1] . ولو شاء إيران فى عهد الشاه – العلمانى الفاسد – ضم العراق لاستطاع ! ! على حين أن إيران فى عهد الخمينى الفقيه التقى الورع مازال على مدى سبع

(١) وهذا دليل – ضمنى – على أن العراق لم يتقدم لضرب إيران ابتداءً فالفارق العسكرى كان واسعًا (!!)

سنــوات يحارب فى شبريــن على الحدود ، وهـــو – أى الخمينى – كالغارق فى شربة ماء ، كالمنبت لا ظهرًا أبقى ولا أرضًا قطع ، ولا صلحًا قبل ولا نصرًا أحرز . . ومع ذلك فإن الخمينى فى دروسه الفقهية عن ولاية الفقيه . . يصف الشاه الكبير والصغير طبعًا وغيرهم من حكام المسلمين بالجهل . . وهم فعلا أجهل منه فى الفقه الشيعى ولكن ليسوا كذلك فى سائر الأمور السياسية بالذات . . ولا رجعة لهم ! ! ولكن لو أخذ « الخمينى » وشعب إيران المسلم بعد نجاح الثورة بمبدأ « الأصلح فى كل ولاية بحسبها » ما كان هذا حال إيران اليوم . ولا كانت شماتة العلمانيين . ولا استمرت حرب الخليج إلى اليوم تقتل وتخرب فى بلدين مسلمين دون قرار حاسم ! !

ومن الغباء السياسى ، ومن قلة الخبرة السياسية ، إصرار النظام الحاكم فى إيران على إسقاط نظام العراق كشرط لإنهاء الحرب ! ! فلا يوجد شعب من الشعوب يقبل أو يستطيع إسقاط نظامه بسهولة لحظة اشتعال الحرب[1] ! ! والقادر على إسقاطه فى أغلب الأحوال هم الضباط ولا يقدرون على ذلك إلا بعد عودتهم من الجبهة ! !

ولو كان حكام إيران الجدد يفهمون (ألف باء) السياسة لقبلوا الصلح ووقف الحرب فورًا لأكثر من سبب :

أولا : لعجزهم عن إحراز أى تقدم على مدى سبع سنوات من

---

(١) وهذا هو التفسير الصحيح لتمسك الشعب المصرى بعبد الناصر أثناء الحرب برغم كراهيته الشديدة له وتأكده من أنه وراء كل مصائبه (الناشر)

الحرب ، برغم وعد الفقيه صاحب الولاية فى كل عام بأنه عام الحسم ! !

وثانيا : لإنقاذ ما تبقى من أبناء المسلمين وأموال المسلمين فى البلدين ! !

وثالثا : لأن وقف الحرب قد يحقق بغيتهم وأملهم فى إسقاط النظام أكثر من استمرارها ! !

ورابعًا : لأن وقف الحرب فورًا هو « الحكم الشرعى » فى كل حرب تشتعل بين بلدين مسلمين ، وهم فقهاء الدين ويتحدثون باسم « ولاية الفقيه » و « الحكومة الإسلامية » ! ! .

خلاصة الأمر :

أن مأساة حرب الخليج وموقف حكام إيران منها ، ونصيبهم الكبير من المسئولية عنها ، نموذج حى وبرهان ناطق وشاهد إثبات على أن « ولاية الفقيه » كما كتبها وطبقها « الخمينى » لا تمثل الحكومة الإسلامية كما يجب أن تكون . . وبها من الثغرات والاعتقادات والملابسات وقلة الضمانات ما يجعلها فى الحقيقة وعلى أرض الواقع مجرد نظام من أنظمة حكم « الفرد » ، ولا يستطيع أى منصف ولا حتى أى متحيز ومجامل تبرئة الحكام الجدد فى إيران – بعد تجربة سبع سنوات فى الحكم – من هذه التهم والخصال الثلاث :

[الديكتاتورية والطائفية وقلة الخبرة السياسية] .

الخاتمة

يقول الخمينى فى دروسه الفقهية عن ولاية الفقيه :

« وها هو التاريخ يحدثنا عن جهال حكموا الناس بغير جدارة ولا لياقة . هارون الرشيد أية ثقافة حازها ؟ وكذلك من قبله ومن بعده » .

وتقول كتب التاريخ إن الرشيد خرج فى خلافة أبيه المهدى فى مائة ألف مقاتل وهو بعد صبى فى العشرين من عمره ، وكان النصر حليفه ، حتى وصل بقواته إلى خليج القسطنطينية ، وقتل من الروم فى هذه الحملة أربعة وخمسين ألفًا حتى طلبت الملكة « إيرينى » الصلح صاغرة مقابل جزية قدرها سبعون ألف دينار سنويًا . وكان من أثر هذا النصر المؤزر أن دخل أكثر الملوك على زمانهم فى طاعة الخليفة المهدى والد الرشيد ، ومنهم ملك « طبرستان » وملك « السند » وملك « فرغانة » وملك « سجستان » .

ولما جلس « نقفور » على عرش الروم خرج إليه الرشيد وهو خليفة فى جيش حافل أنزل الرعب بقوات الأعداء من البيزنطيين ، وواصل انتصاراته عليهم حتى وصل « هرقلة » فحاصرها وفتحها وسلم له « نقفور » بالطاعة على جزية مقدارها خمسون ألف دينار .

وعاش هارون الرشيد أغلب عمر خلافته يحج لبيت الله الحرام سنة ويغزو فى سبيل الله سنة ، وبلغ إيراد بيت المال سنويًا فى عهد الرشيد مايزن ٧٥٠٠ خمسمائة وسبعة آلاف قنطار أى ما يعادل

خمسة وسبعون مليونا من الجنيهات وفى ذلك يقول الدكتور « أحمد شلبى » أستاذ التاريخ الإسلامى[1] : « وإيراد كهذا فى تلك الأيام كان إيرادًا أقرب إلى خيال منه إلى الحقيقة » ، وكان هارون الرشيد ذات مرة مستلقيًا على ظهره فرأى سحابة تمر فى السماء فخاطبها بقوله :

« اذهبى إلى حيث شئت فسيأتينى خراجك » إشارة إلى اتساع ملكه وعظمته ، فأينما نزلت هذه السحابة مطرًا وسقت زرعًا . . فهذا الزرع فى دائرة ملكه وسيأتيه خراجه .

كان يلقب « بأمير المؤمنين » و « كبير ملوك الأرض » . وتقول كتب التاريخ مات الرشيد وسنه أربع وأربعون سنة وبضعة أشهر . أى فى نصف عمر الخمينى تقريبا ! !

والخمينى وجيشه على مدى سبع سنوات بغير انقطاع وهو يحارب – محلّك سِرْ – فى شبرين على حدود بلاده لا يبرحهما وضيع ما ضيع من الحرث والنسل ومن المال والرجال ! ! وربما كان الرشيد أجهل من الخمينى فى بعض أمور الفقه والدين[2] – مع الفارق فى العقيدة – ولكن الخمينى أجهل قطعًا من الرشيد فى أمور السياسة والحكم ! !

---

(١) موسوعة التاريخ الإسلامى د . أحمد شلبى الجزء ٣ الطبعة الخامسة ص ١٤٧ .
(٢) مع تقديرنا للمؤلف . . ومع قوله (ربما) بصيغة الشك فنحن نعتقد أن الرشيد أعلم مرات ومرات من الخمينى ، فضلًا عن تقواه ودينه العمليين وحرصه على أمة الإسلام . . . لا على إبادتها (الناشر)

ولا يعيب الرشيد ولا ينتقص من شأنه أن يكون أقل خبرة بأمور الدين ما دام منذ نعومة أظفاره وهو يشغل نفسه بشئون السياسة والحكم ، ولا يعيب الخمينى ولا ينتقص من شأنه أن يكون أقل خبرة فى شئون السياسة والحكم ما دام قد أنفق أكثر عمره فى دروس الفقه والشريعة .

ولكى يكون التشبيه فى محله بالتمام والكمال ويكون المثال ناطقًا ومعبرا ومتطابقًا فى الزمان والمكان ، نستطيع القول بأن الرشيد كان أجهل فى أمور الدين من القاضى أبى يوسف . وكان القاضى أبو يوسف بالقطع أقل خبرة من الرشيد فى أمور السياسة والحكم .

ولا يعيب الرشيد ولا ينتقص من قدره أن يعجز عن كتابة وتأليف صفحة أو صفحتين من كتاب « الخراج » . كما لا يعيب القاضى أبو يوسف أن يعجز عن التخطيط لمعركة من معارك المسلمين ضد الروم ، أو يجهل التعامل والتصرف مع أزمة من نوع أزمة البرامكة ، أو التعامل مع الخارجين من الخوارج ، أو الثائرين فى « خراسان » .

ولكن يعيب أبا يوسف أن يفكر فى الجلوس على عرش الولاية وفيها الرشيد ، فللحكم رجاله وللسياسة رجالها . وللفقه رجاله وللفتوى رجالها .

● والأصلح فى كل ولاية بحسبها ! !

● ● ويعز على المرء فى مصر الآن وهو يتابع الأحداث أن يرى إيران يمر بنفس الظروف التى مربها شعب مصر فى الخمسينات مع الفارق ! ! .

● يعز على المسلم أن يرى الرجال من الفقهاء وآيات الله بعد نجاح ثورتهم العظيمة يقعون فى نفس الخطأ الذى وقع فيه الضباط فى مصر بعد نجاح حركتهم فى يوليو (١٩٥٢) الحزين ! !

● نجح الضباط فى مصر فى طرد الملك الفاسد فاروق وإنهاء عهد الأسرة العلوية إلى غير رجعة ! !

● كما نجح الفقهاء وآيات الله فى طرد الشاه الفاسد ، وإسقاط عرش الطاووس ، وإنهاء عهد آل بهلوى الشاهنشاهى إلى غير رجعة ! !

وكان الشرف العسكرى ومصلحة البلاد يحتمان على الضباط فى مصر بعد نجاح حركتهم العودة إلى ثكناتهم وترك السياسة لأصحاب الخبرة فى شئون السياسة . . وما أكثر الزعامات السياسية فى مصر يومها والتى لو قُدِّر لها العمل فى غياب الملك الفاسد لكان لمصر اليوم شأن آخر ! !

ولكن شهوة السلطة تحكمت فى البعض واستغلت بعض الجهات الأجنبية الخبيرة بالنفوس هذا النفر استغلالا محكما وجيدًا . وأعجبت الكراسى الضباط فجلسوا وتربعوا . . وبدأت القسمة وبدأ توزيع الغنائم . . وأثيرت لأول مرة فى مصر قضية أهل « الثقة » وأهل « الخبرة » وقدموا مبدأ أهل « الثقة » ووضعوا على رأس كل مؤسسة هامة ضابطا من الضباط ، وأصبح هدفهم الترضية وتوزيع الغنائم على أكبر قسط ممكن من الضباط تأمينًا لبقائهم فى الحكم . ويعلنون كالعادة عن استعانتهم بالمتخصصين ولكن القرارات المصيرية بأيديهم وهم الجهلة بشئون السياسة ! !

وبدأ التهريج وبدأ حكم الزعامة الكارزمية وحديث الأفاقين عن الزعيم الملهم ؟ ! وبدأ التخريب والخراب فى خيرات البلاد وبدأت مطاردة الأحرار من العباد ! !

وبدأت سلسلة الهزائم والنكسات ، وتمكن مستعمر جديد وتراكمت المشاكل والقروض والديون والانهزامية والتطبيع ولا حول ولا قوة إلا بالله . والمخرج والخلاص علمه عند الله ! !

ويعيد التاريخ نفسه ، وتكرر الأحداث نفسها مع الفارق على أرض إيران . قدم الحكام الجدد أهل « الثقة » على أهل « الخبرة » ووضعوا على رأس كل مؤسسة هامة فقيهًا معممًا ، أى رجلا من رجال الدين رغم قلة خبرتهم السياسية ، وراحوا يرددون نفس حجة الاستعانة بالمتخصصين . والقرارات المصيرية فى أيديهم ! ! بل فى يد فرد واحد هو القائد والإمام وآية الله العظمى والمرجع الدينى الكبير ! ! هكذا بنص الدستور ! !

وجاءت الخسائر مضاعفة وعلى أوسع ، فضحايا المعارضة السياسية بالآلاف . ومأساة حرب الخليج أمرّ وأبشع من مأساة حرب اليمن .

ويصبح الحكم مضاعفًا وأكثر قسوة على ثوار إيران منه على ضباط الانقلاب العسكرى المصرى . لأن المفترض والمتوقع أن يكون الفقهاء ورجال الدين أقل تكالبًا على السلطة من العسكريين .

وغنى عن البيان التسليم بحق كل من الفريقين فى العمل السياسى

شأنهم شأن جميع الناس ، ولكن بشروطها وعبر مسالكها ودروبها الطبيعية ، وفى ظل منافسة حرة شريفة وجو من المساواة وتكافؤ الفرص .

من حق الخمينى ومن حق كل فقيه عالم فى الإسلام النزول إلى الشارع السياسى والمطالبة بحقه فى الجلوس على مسرح السلطة أسوة بغيره . بل وقبل غيره . ولكن بشرط ألَّا يحتكرها لنفسه أى يقسرها على نفسه وينالها غصبًا ويصادرها لحسابه مدى الحياة شأن أصحاب الانقلابات العسكرية . . وأن يقبلها بشروطها فى الدخول والخروج . فيقبل منافسة غيره فى اختيار حر شريف من الشعب أو أهل الحل والعقد ، ويقبل مبدأ تحديد فترة الرئاسة ، ولا يعفى نفسه من حساب المعارضة أو الشعب ، والرقابة القضائية . وأن يكون الهدف فى النهاية والغاية مصلحة الإسلام ومصلحة البلاد والعباد والنجاح فى تحقيق « مقصود الولاية » ، وإذا ثبتت قدرة غيره على تحقيق المراد ولو لم يكن فقيهًا من الأصل ، وكان من أصحاب الخبرة السياسية قدمه على نفسه ، فالأصلح فى كل ولاية بحسبها . وللسياسة رجالها وللفقه رجاله ، وللحرب رجالها وللحكم رجاله ! !

وقد قال رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام :
« من وَلِيَ من أمر المسلمين شيئا فَوَلَّى رجلا ، وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين[1] » .

---

(١)رواه الحاكم فى صحيحه .

والرجال معادن وأشكال واستعدادات ومواهب وكل ميسر لما خلق له ! ! ولكلٍ علمه ولكل خبرته وتجاربه .

وقد قال تعالى فى كتابه الكريم :

﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيمانَ وكُلًّا آتيْنا حُكْمًا وَعِلْمًا[1] ﴾ .

ونظرية الخمينى وأفكاره عن ولاية الفقيه ليست تنزيلًا من التنزيل ، والفقيه ليس بمعصوم ، فمنزلة الفقيه ليست كمنزلة النبوة أو منزلة الأولياء كما يقول الخمينى . ! !

ولا يوجد مسلم واحد فى العالم فى قلبه ذرة حب لله ورسوله يتمنى عودة إيران ثانية لنظام حكم « إمبراطورى علمانى » أو « رئاسى علمانى » أو السقوط يوما ما فى مخالب وبراثن نظام « شيوعى ملحد » ، والأمل الوحيد معقود على وجود النظام الذى يرفع شعار الإسلام بشرط تصحيح المسار ، وتحرير النظام من نزعة الحكم الديكتاتورية والفردية ، وتحرير الولاية من تسلط الأفكار الطائفية والغيبية .

والله المستعان ، والله يهدى إلى سواء السبيل . إنه نعم المولى ونعم النصير .

* * *

---

(١) سورة الأنبياء من الآية ٧٩ .

الفهـرست

رقم الإيداع ٣٤٨٥ / ٨٧

الدولى ١ – ٩٧ – ١٤٣٠ – ٩٧٧